

الحزب الشيوعي السوري  
موضوعات المؤتمر الخامس  
( ١٩٧٨ )

الوضع في سورية

١- الأوصاف الحالية في البلاد نتاج تطور طويل فعلت فيه وتفاقت خلاله قوى وفئات وشرائح وطبقات مختلفة ، وخصوصا في السنوات الثلاثين الماضية . وهي تتميز بنمو دور السلطة ، واستفحال الطابع الطائفي للدولة المترافق بنمو القمع والعدا " للديمقراطية ، والهيمنة المتزايدة للدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبرز الطابع الاحادي للانتاج وتشمل التنمية التي تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، ونمو التبعية للخارج ، وتسرع عملية التمايز الطبقي ، واقفاد واثرا واسعة من الشعب والتفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار .

كان تحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي نتيجة نهال متعبد اشكال والاماليب خاضه الشعب ضد السيطرة الاجنبية ، ابدت فيه القوى الشعبية المختلفة ( فلاحون ، سكان حارات شعبية ، عمال ، طلاب . . . ) قدرا كبيرا من التضحية والشجاعة . وكان الاستقلال الوطني - بالنسبة لهذه القوى - المدخل الضروري لانجاز مهام ثورة ديمقراطية تضع البلاد على طريق التقدم . في تحديد ملامح الوضع الذي آلت اليه البلاد ، لعبت جملة من العوامل والظروف دورها . منها :

\* طابع الفئات القائدة التقليدية ، التي تعارضت معها التاريخي وتضاربت بنيتها الواقعية مع استمرارها على قيادة عملية انجاز ثورة بوجوازية ( بنا " دولة قومية ، اصلاح زراعي ، تصنيع وتدوير البنى المجتمعية ما قبل الرأسمالية ، استقلال اقتصادي ) ، فتطورت في اطار السوق الرأسمالية العالمية ، وبالتبعية لها ، وتضاربت اجنحتها حول توجيه البلاد نحو هذه الدولة الامبريالية او تلك ، لكنها ظلت ، الى حد كبير ، موحدة ضد التحرك الشعبي ، رفقاها حافظت على مستوى محدود من الليبرالية السياسية التي انتزعها النضال الشعبي ابان الحكم الاستعماري .

\* تأخر وفوات البنى الاجتماعية وسياد العلاقات قبل الرأسمالية ، وانتشار نمط الانتاج البضاعي البسيط ، وظلمة الطابع البرجوازي الصغير ، وضعف حجم دور الطبقة العاملة ، وتخلف تعبيرها السياسي ( الحزب الشيوعي ) وعدم رسوخ التقاليد الديمقراطية وضعف الدولة .

الاستعمارية وانشال الاحلاف مع الدول الغربية ، وطرحنا الجماهيرالوحدة مع مصر على جدول اعمال اليوم ، وحققتهافي ٢٢ شباط ١٩٥٨ في غمرة مسد شعبي كاسح اثر على موافق كل الاحزاب والقوى وعلى الجيش . كانت وحدة ١٩٥٨ اول وحدة للمعرب في القرن العشرين . فاضافة للمكانة الرئيسية لمصر في الوطن العربي ، والتجربةالتاريخية المستخلصةمن الغزو المغولي والصليبي ، والحاجق لتصدى للغزو الصهيوني ، فان يسد ونموالتوجهالشعبي السوري للوحدة مع مصر مرتبط بحركة ٢٣ تموز ١٩٥٢ ( ونجاحها في القضاء على الملكية ، واقامة حكم أخذ يتصدى لمصحات الثورةالديموقراطية وينفتح على القضيةالقوميةالعربية ) نضال حازم ضد الاستعمار ، مساعدة للذفسال الشعبي في الاقطار العربيةالمحتلة ، ومقاوملاحلاف الاستعمارية ، تحرير مصر من الاحتلال البريطاني ، اصلاح زراعي ، تأميم قناة السويس ، توجه نحو الدول الاشتراكيةواقامةعلاقات سياسيقواتصادية وعسكرية واسعة معها ، بدء تنميةزراعيةوصناعية . . . ) .

٢ - في سوريا انتزع حكمالوحدة المطلقة السياسية من ايدي احزابالبرجوازية التقليدية ، وحاول تطوير القوى المنسجة في اطار تنميةرأسمالية تقليدية ، ومن خلال الاصلاح الزراعي ، وجه غريبة لبقايا الاقطاع والملكيةالكبيرقلازم . لكن النتائج المحققة على سعيد الاقتصار عبر الطريق البرجوازي التقليدي كانت متواضعة سواء في سوريا وفي مصر ، فاند نعمتالذولة الى زيادة التدخل نسي النشاط الاقتصاري ، وقامتبعملياتأهم هامة للرأسمال الوطني منذ مطلع ١٩٦٠ ( تأميم بنكي مصر والاهلي في مصر ) ، وانتقلت في تموز ١٩٦١ السن تأميمات شاملة للمصناعات الاساسية والبنوك وفرضت احتكارها ، احتكار الدولة ، على اقسام هامة من التجارةالخارجية .

تركزت السياساتالامبرياليةوالا ، على محاصرةالجمهوريةالعربية المتحدة ومنع الحركةالشعبية من ضم العراق اليها ، وثانيا على تفكيكها ، وبفصل سورية عن مصر . وبعد تأميمات تموز ، واكتساب الدولة طابعاجتماعيا جديدا اضافة بعدا هاما للنهجالوحدوي ، امكن للامبريالية توظيف قوى البرجوازية

السوري قتي الجيش والاراقتي الانقراض على الوجد قتي ايلول ١٩٦١ . استفاد حلف الامور بالية والبورجوازيقمن ثغرات حكم الوجد قوطا بعه المجانسي للديمقراطية ومصرعه مع القوى التقدمية ، ومن نشاط هذه القوى الممارى للوحدة والذى خدم ، موضوعيا ، هدف الانفصال .

بانفصال الوحدة انتهى طوران من تاريخ سورية بعد الحرب العالمية الثانية . طور اول ، ليبرالي ، امتد بين جلاء المحتلين وقيام الوحدة ، واتسم بوجود جملقمن الحريات ، بما فيها حرية العمل الاقتصارى للبورجوازية . ولم تكن الانقلابات العسكرية والذكتاتوريات التي قامت خلال هذه الفترة ، خروجا حقيقيا على هذا الطور . وطور ثان ، شمل مرحلقا للوحدة ، جمع بين استبعاد السلطة والتحرك الديمقراطي الشعبي الواسع وتأسيس الجماهير في الرئيس . والمدينة ، ونمو الذات الشعبية .

٤ - خلال هذين الطورين كان دور الجيش في الحياق السياسية ماعدا بوجه عام ، الامر الذى عكس الى حد كبير - الدور العنقامي للفئات البيئية التي اخذت قوتها تتحد وتتجلى من خلال علاقتها بالسلطة وقد رتها على السيطرة عليها وعلى ازاحقالبورجوازية التقليدية عنها ، اكثر بكثير مما تتحد وتجلس بدورها المباشر في عمليات الانتاج المارى .

٣ - كالى انفصال نتيجقالفعل المباشر لاد واثرعسكرية مرتبطة بالبورجوازية السورية . لكنه ، قبل اى شي \* آخره ، كان تحقيقا لاهداف السياسة الامبريالية في المنطقة ، التي عملت على ضرب النهوض الشعبي القومى العربي ، والغناء الانتصار الذى حققته حركة الوجد الق العربية ، وحماية الوضع الانفصالي الناشي \* .

أثر الانفصال تأثيرا بالغ السلبية على الوضع العربى ، وكان بدايسة انحدار طويل ، كشفت عنه بوضوح ، فيما بعد ، هزيمة حزيران . وطن النطاق السورى ، أعاد وضع السلطة بأيدى قوى سياسية تقليدية معقدة لممالجق البورجوازية الكبيرة وملاكى الارض الكبار والتجار الكبار ، واضعفه بالتالى من نفوذ القوى البيئية ، الذى تصاعد في الفترة السابقة .

عمل حكم الانفصال على :

٥ - اقامهالحواجز بوجه عود الوحدة مع مصر ، بضرب الحركة الشعبية

الوحدة وتبديد قواها .

✖ رد الاعتبار للبورجوازية الكبيرة واعادة سيطرتها على الاقتصاد من خلال الغاء بعض التأمينات ، وإبطال مفعول اصلاح الزراعي ، وخلق وانعاش مجال فئات وشرائح اجتماعية اضافية بفرص توسيع القاعدة الاجتماعية لحكم البورجوازية .

✖ توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الامبريالية من خلال اعادة صياغة علاقة سورية مع السوق الرأسمالية العالمية وفتح مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي معها بدلاً للعلاقات الاقتصادية التي اخذت بالنمو بين سورية ومصر في ظل حكم الوحدة ، وبدلاً للطريق الوطني المستقل للتنمية .  
\* الانغماس للحزب العربي الرجعي المعادي لعصر الناصرية ، وحرف البلاد عن توجهها الوحدة وتحويلها الى ميدان للنشاط المعادي للوحدة وقاعدتها في مصر .

لكن حكم الانفصال ، على الرغم من توفر جملة شروط وظروف متاسفلة ( جوسو د ابي صديق ، دعم سياسي وتمهيلات اقتصادية من الدول الامبريالية ، مواسم جيدة ، سياسة انتهازية يمينية معدد من الاحزاب اليسارية السورية التي تجذرت في الحطام المضاد للوحدة . . . ) لم يستطع الخروج من طوق العزلة الشديد الذي ضربته الجماهير الشعبية حوله ، فتفاقت الازمة السياسية فسي البلاد ، مما استدعى قيام الجيش باققلاب الثامن من اذار بقيادة مجموعة من القوى والتكتلات العسكرية التي تشجع بعضها من نجاح انقلاب الثامن من شباط في العراق ، قبل شهر واحد .

لم تكن اهداف الكتل العسكرية المشاركة في الانقلاب واحدة ، على الرغم من اتحادها على الخلاص من الحكم القائم . كان هناك من يبحث عن دور له في الحكم من خلال اللباس العسكري . ووجد تقوى وحدوية تصورت ان يمتدورها اعادة الوحدة بين مصر وسورية فوراً ، وقوى انطلقت من ضرورة صياغة علاقة وحدوية جديدة بين مصر وسورية والعراق . وكانت هناك قوى هد فيها هو الامساك بمقاليد السلطة وتقليد الخطاوات الناصرية في الميدان الاجتماعي ، من الذهاب مجدداً للوحدة مع مصر .

بنتيجة انقلاب ازيحت البورجوازية السورية الكبيرة مجدداً عن السلطة

تكون د ولقاسرائيل من خلال هزيمة عربيقا سحة في حرب اظهرت  
هشاشة الد ولقالعربية القظرية ، وضعف بنياتها ، ومحد ود يقدر اتيها  
في الدفاع عن سيار قليلار وانجاز المهام القومية والاجتماعية .  
بالتغيرات العميقة في علاقات القوى واوزان الد ول اثار الحرب  
العالمية الثانية ، واستلام الولايات المتحدة لقيادة العالم الرأسمالي ،  
وبروزها الشديد على الساحل دلية ، وتوجهها نحو الاقطار العربية في  
مرحلة انهيار منظومة الاستعمار التقليدي ، توجهها يرتبط خصوصا باتصاح  
الاهمية الاستراتيجية للنفط وكون الوطن العربي يحتوى على مكان هائل منه .  
واذا كانت هزيمة ١٩٤٨ - بفرضها عجز الدولة عن رد الخطر  
الصهيوني ، وقصور الفئات الرأسمالية الاقطاعية القائد قلادة عن تحييد  
التقدم - قد وضعت النظام في د وامة ازمة عميقة ، فانها ، بالمقابل ،  
فرضت توجيه جزء هام من موارد البلاد للجيش ، وتوسيعه ( وبالتالي فتح  
ابوابه للفئات البينية ، التي اصبحت عناصر منها تشكل جهازه الاساسي ) .  
ومع الوقت اصبحت الجيش اكثر مؤسسات الدولة تنظيما ونفوا .  
بتأثير العوامل المشار اليها ، تكونت ارضية كافية ليد \* سلسلة من  
الانقلابات العسكرية ، لم تكن الا صابع الاستعمارية بعيدة عن حدود منها .  
لكن هذه الانقلابات ، عدا عن انفضاح ارتباط بعض رؤوسها بالخارج ، لم  
تستطع ان تقدم بديلا حقيقيا للحكم الذي انقلبت عليه . في هذه الفترة نما  
الدور السياسي للفئات البينية في الجيش والشارع ، وكان انقلاب ١٩٥٤ تعبيرا  
عن نوع من الاتفاق بين ممثلي فئات بورجوازية تقليدية يقوفاات بينية على عودة  
الديمقراطية البرلمانية وعدم التدخل المباشر للجيش في الحياة السياسية  
اليومية .  
- كان الحكم في اعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٨ ، بالتالي ، شكلا من الشراكة بين  
فئات بورجوازية تقليدية يقوفاات بينية ، لكن بمضمون رأسمالي تقليدي . في تلك  
الفترة نشطت الحركة الجماهيرية واتسعت النفاذات الفلاحية والعمالية ونما  
الدور السياسي للقوى الديمقراطية والنقابات ، واماكن احباط المواامرات

السياسية ، وحلت محلها قوى تنتمي الى الفئات البيئية في المجتمع وحصل محل الحكم ذي الطابع المدني ، حكم ذو طابع عسكري .

٤- تميزت الاوضاع منذ انقلاب آذار وحتى انقلاب ١٩٧٠ بالصراعات الحادة على المستوي السياسي والاجتماعي . في الفترة الاولى احتدم الصراع على السلطة بين التيارات والاجنحة العسكرية المختلفة . وبعد ازاحة الناصريين وانفسار حزب البعث بالحكم ، نشبت الصراعات بين فئاته وتياراته المختلفة ، اساسا في المؤسسة العسكرية ، وجرت لتصفيات وازاحات وانقلابات ، مهيبة منسبة الفاحية لاجتماعية ليس فقط عن الطبيعة المزدوجة لبيورجوازية المصغرة التي تتصف بتنوع وتعدد شرائحها ، بل ايضا عن عملية التمايز الواسع على جارية في صفوفها بسبب مواقعها في السلطة وتأثير الصراع الطبقي في البلاد عليا ، وعكست من الفاحية السياسية تناقضا لعلاقات القوى الداخلية والعربية والولية على الساحل السورية .

• بعد فترة قصيرة من ممارستها للسلطة ، ارتكبت القوى الجديدة الحاكمة ، ان احتفاظها بالسلطة مرهون بمنع هيمنة البيورجوازية التقليدية ، العدم والمباشر المزاحلها ، على الاقتصاد ووضع مقاييسه الاساسية بيد الدولة ، اي بيد هيا ، وخلق " قاعدة " اقتصادية متينتها . ساعد هاتين سرعة الوصول الى هذا الازراك التجريفة الناصرية في مصر ( وكذلك في سورية في فترة الوحدة ) ، وعداء المبرجوازية التقليدية ليلنظام الجديد ، واحجامها عن توظيف رساميل جديدة في التنمية الصناعية وتحصنها في خندقها التقليدي ( صناعات استهلاكية خفيفة ، مبان سكنية وخدمات وتجارة ) ، بالاحرى تهريبها للاموال والارياح للخارج ، وتمويل اعمالها بقروض من الدولة .

لكن هذه القوى ارادت ايضا ابعاد العمال واللاحين والجماهير الشعبية عموما عن تأثير الناصرية ، ومكافحتهم هاهنا هذه الاوساط ، واكتسابها السن جانبها واخضاعها لها ببيع اجراتها بصيغة اشتراكية . فقامت خلال فترات متتالية بسلسلة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي اكدت على الدور المركزي المتنامي للدولة في الحياة الاقتصادية ( اصلاح زراعي متقدم نسبيا عن سابقه ، تأميمات واسعة للصناعة والبنوك هامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، احتكار واسع

التجارة الخارجية وخصوصا حصر تصدير القطن والحبوب بيد الدولة .  
هذه التدابير الموجهة ضد البورجوازية الصناعية والزراعية والتجارية  
الكبرى ، وضد الملكية الكبيرة للأرض ، والتي رافقتها اتجاه للتصنيع ولانشاء  
شركات تابعة للدولة ، و"بناء" بعض مشاريع البناء التحتي ، والتي اشارت  
مقاومة شديد من البورجوازية الكبرى ، وقوبلت بعدم رضا وغضوب اقتصادي  
وسياسي من اوساط الية اجنبية ورجعية عربية ، كان يمكنها ان تشكل محاولة  
جديدة على طريق الاستقلال الاقتصادي ، ولو أنها ارتبطت بنهج ديمقراطي  
يعطي للجماهير الشعبية مكانها في السلطة السياسية .

٦- على اساس تلك التدابير ، امسكت الدولة بمقاليد القوقالا اقتصادية ، التي  
جانب قوتها التقليدية ( القمع ووسائله ) ، فأصبحت اكبر ربح عمل وحلت ، التي  
حد كبير ، محل الرأسمالية التقليدية ، وقام قطاع الدولة ( القطاع العام ) كتهبير  
اقتصادي عن نوع من رأسمالية الدولة ، ولكنه لم يقدم نمطا جديدا لعلاقات  
الانتاج ، نقيضا وبديلا لسلوب الانتاج الرأسمالي ، فبقي هذا السلوب  
سائدا في الواقع ، بل ازداد انتشارا في كل زوايا البلاد ، وأخذ يترافق شيئا  
فشيئا بتدهور قيم الشغل والانتاج . فإذا كان الرأسماليون يحققون الربح  
باستثمارهم في العمل ( العمال ) وحصولهم على فضل القيمة تقاسمه بينهم عبر  
السوق ، حيث يقدمون قسما من ثروتهم للدولة ، فقد أصبحت الدولة هي التي تقوم  
بالدور الرئيسي في العملية . فهي التي تحصل على فضل القيمة لمحقق فهي  
الصناعة والزراعة ، وتقدم اجزا منه للبورجوازية البيروقراطية واخرى لثقات اخرى  
من البورجوازية . هذا الدور الجديد للدولة لا يمنع القطاع الخاص من  
الاستمرار على ممارساته القديمة .

يتكون قطاع الدولة وقواته ونموه ، وهو الدولة ، أخذت تتكون منها  
وبين المجتمع علاقة تماثل العلاقة القائمة بين ربح العمل والعمال . داخل  
الدولة بدأت تتحدد ملامح فئة ( تحتل مراكز قياد قالا جهزها لسلطوية  
الاساسية والقطاع العام وتمسك بالعقائد السياسية والاقتصادية والعسكرية )  
تمثل ربح العمل الجديد ، تتصرف بملكيتها ، وان لم تملكها حقوقيا وتتمتع

بامتيازاته . هذه العلاقة لا يعبر عنها رجال الدولة بوصفهم افسراد مستقلين ، بل من خلال دورهم في اجهزةالدولة وبالارتباط بهذه الاجهزة . على ان ذلك لا ينبغي نشو وتوفر امكانيات استغلال النفوذ لتكوين ملكيات خاصة سواء بسرقا لقطاع العام وبالرشوة وقبض العمولات والانتزاع فسي المفاربات او تنظيم التهريب والسوق السوداء .

٧- اخذ تهور جوازية الدولة من الاقتصاد البيورجوازي كل شي \* الا حسناته . فهي من جهة ، لم تأخذ بالربعية ، كمبدأ رئيسي في العمل الاقتصادي . وعملت ، من جهة ثانية ، على " تعويض " كلفها لانتاج العالية (الناجمة عن هدر المواد والقوى ، والتشغيل السي \* للالات ، والتنظيم الردي \* للعمل ) باقتناء اجورالعمال منخفضة ، مما ينتج عن ذلك من هجرة لشروط عمل الطبقة العاملة ، وانعكاسات ذلك على الانتاج نفسه . والدولة ، كرأس مالي كبير ، كانت احتكارية تمنع المنافسة . حتى ان معارقالمنافسة تعمدت فتمسكت القطاع الخاص الذي تأمنت ارباحه وزادت . لكن خدامات ساءت . وحججالدولة في ذلك ، هي ان المنافسة سي \* رأسمالي " يهدر الطاقات " . اما التسعير فلا يقوم على اساس التكلفة اللازمة في الظروف المحلية لانتاج المواد ، بل على اساس التكلفة الحاصلة مضافا اليها هامش ربح . هذا في الوقت ، الذي لا توجد فيه ضوابط ورقابة كتأمين الاستخدام الا مثل للموارد والعلاقات . التي جانب انه لم تكن هناك سياسة تشغيل عقلانية ، فالممانع والدوائر والمكاتب امكنت لتتفيع . والنهال المطلبين متنوع ومتنوع ، واي تحرك يعتبر معارقالنظام . وهكذا فهذا النظام الاقتصادي لا يحتوي اى تحفيز حقيقي للعمل . لا حوافز معنوية لان سلطة العمال على وسائل الانتاج معدومة ، ولا حوافز مادية كافية بسبب سياسجالاجورر والتضخم النقدي في السبعينات ) .

لم يخدم هذا التنظيم الاقتصادي مصلحا لعمال ، ولا مصلحا للمستهلك ، وعلى المدى الطويل لم يخدم ايضا مصلحا لرأس مال الدولة لانها تظهر فشل الدولة في تسيير عملية الانتاج الاجتماعي ، وتأمين التراكم الكافي للتنمية الشاملة ، بل لم يقد لها الدم المادي المطلوب لتأمين سلطتها السياسية واقتصادية ، وذلك في الوقت الذي اخذت فيه نفقاتها تتوسع بشكل كبير .

في الزراعة كان الاصلاح الزراعي وقانون العلاقات الزراعية اساسيين  
بورجوازيين لاعادة تنظيمعلاقات الانتاج في الريف. فقد صور مازاد عن حد  
معين من اراضي كبار الملاك ، وصودرت لبعض المشاريع الزراعية الرأسمالية ، وفي  
نهاية عملية الاصلاح الزراعي قسم ثلث الاراضي المستولى عليها الى حيازات  
صغيرة ، وواحانا صغيرة جدا ، ملكت للفلاحين المعدمين ، الذين نظمووا في  
تعاونيات غير انتاجية . اما اغلب اراضي الاستيلاء ( ٧٠ بالمائة ) فقد جرى  
تأجيرها الى الفلاحين والى المتنفذين ، وجرى تأجير اراضي املاك الدولة  
للمتنفذين في الدولة ( الذين اجروها بدورهم الى الرأسماليين وجزءها الى  
الفلاحين .

لم يضر هذا التنظيم البقايا المتبقية من العلاقات الاقتصادية ، التي التصقت  
بالتطور الرأسمالي في الزراعة فقط ، بل اضعف ايضا المجموعات الزراعية ذات  
الاصول المدنية ، بينما افسح في المجال لتطور رأسمالي جديد . فمن جهة ،  
حد الاصلاح الزراعي من التوسع الافقي للملكية ( سقف الملكية ) ومن التوسع  
الرأسمالي المرتبط بالملكية الواسعة ( تفتت الملكية وتسيب انتقالها وفقر  
الفلاحين ) ، ومن جهة اخرى ، سمح بالتوسع الافقي للتصرف بالارض ( عن طريق  
نظام التأجير ، اذ لا يوجد سقف للاستثمار ) وبالتوسع العمودي ( عن طريق  
التقدم التقني الذي ادخله المستثمرون الرأسماليون ) . فظهر من ناحية نمط  
انتاج فلاحى ضعيف الانتاجية ، وبقي من ناحية اخرى نظام رأسمالي مفسر  
بالارض لا يقوم على استثمار الموقت والهادف للحصول على ارباح في اقصر  
مدى ممكنة . ارتبط هذا التنظيم بسياسة دولة الزراعة القائمة على الشراة  
الاجبارى من قبل الدولة للمحاصيل الاساسية ( القطن والحبوب ) ، والتسعير  
المتدني لهذه المحاصيل ، الأمر الذي حول الدولة ، بالنسبة للمحاصيل  
الاساسية الى رأسمالي زراعي اكبر ، ورب عمل زراعي عام ، يستثمر القطاع الاكبر  
في الزراعة لمنتج المحاصيل الاساسية ، وبالتالي العاملون في هذا القطاع .

تجاه فئات المورجوارية العفيرة المرتبطة بالانتاج الحرني والتجارة  
والخدمات ، كان موقفاً قوي الجديد بالحكمة ، والتي هي على الغالب  
مكاتبية ( مثقف وعسكرية ) ، لا مالياً . فلا هي دعمتها لتطوير طرق عملها  
لتصبح رأسمالية ، ولا هي اعادت تنظيمها في تعاونيات انتاجية أو تعاونيات  
للخدمات ، ولا اعادت استخدامها في مجالات تابعة للدولة ، فبقية سلبية  
تجاه النظام ، وان كانت استفادت من توسع السوق الداخلية .

لم تؤد التدابير المشار اليها الى تطور محسوس في القوى المنتجة .  
فالتعشركان واضحاً في الزراعة كما في الصناعة ، وبقي معدل نمو الدخل الوطني  
يتراوح وسطياً حول ٥ ٪ في السنة ( بلغ الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٣  
٢٩٨٠ مليون ليرة وعام ١٩٧٠ / ٣٦٤٠ مليون ليرة بالاسعار الثابتة  
لعام ١٩٦٣ ) وكانت نسبة النمو السنوي للمزراعة بين ١٩٦٣ - ١٩٧٠ / ٤ ، ٤  
والصناعة ٩ ، ٥ ) \* يستهلك ثلثاء من الزيادة السنوية للسكان ( ٣٥ ٪ بالالف )  
مما لا يشير الى عدم تحسن دخول فئات واسعة من الشفيلة وحسبيل الوطني  
هذه الدخول واقعياً بفعل القوانين التي تسود توزيع الدخل الوطني حيث  
تنمو حصصاً للدولة وكذلك حصصاً لرأسمال الخاص .

الى جانب هذا العامل ، عامل عدم النمو المحسوس للقوى المنتجة ، مما ينعكس  
من ادمية أي تغيير اجتماعي - اقتصادي ، لم يمت مجموعة عوامل اخرى وراكباً في  
نمو ازمه النظام وزيادة عزله عن الشفيلة : اولها غياب الديمقراطية ، كمبدأ ناظم  
للعلاقة بين الدولة والشعب ، واستبعاد الجماهير عن المشاركة في تقرير امور  
وطنها ، ووضعها - من خلال ما يسمى بالمنظمات الشعبية - تحت وصاية السلطة ،  
وغياب الحرية الديمقراطية للجماعات السياسية والافراد ، والابتعاد عن خطط  
وحدوى تجاه مصر ، واخيراً هزيمة حزيران وضياع الجولان .

\* بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٢ ، بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ٥ ٪ .  
ويقدر المصرف المركزي نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي بين ١٩٦٢ و ١٩٦٨  
ب ٣ ٪ فقط كما يقدر نمو الناتج الزراعي من ١٩٦٣ حتى الان ب ٢٧ ٪ ! وهي اقل من  
نسبة زياد السكان .

٨- انتهى انقلاب تشرين الثاني الجوليقي لا خيرة من الصراع بين قياد الحزب من طرف ، ومركز القوة الفعلية في الدولة أي " تمهال مؤسساة العسكرية " من طرف آخر . في البدايف كان الصراع خفيا واصبح منذ ١٩٦٨ ( علنيا ، سجلت قمسة المؤساة العسكرية خلال جولائه ، انتمارات متتالية واجبرت خصوصها على تقدي التنازلات .

لم يكن انقلاب تشرين انقلابا من النوع المألوف في سورية ، بقدر ما كان اعادة عساة عقلا ووضاع القيادة في حزب السلطة والمراكز التمثيلية العليا للدولة بما يتفق وواقع القوى القائم منذ فترة غير قصيرة . فالتطورالاقتصادي الاجتماعي والنظام السياسي أريالسلطة تمايز واسعة في صفوف الفئال حاكمة ذات الاصول البورجوازية الصغيرة ، والتي تكوين الاسس والشروط العلامة لنمو بورجوازية دولة وترجيح كفتها وتوجهها للتعاون مع فئات بورجوازية ( جديدة وقديمة ) تعيش على هامش الانتاج ، واضعنا في الوقت نفسه من مواقع ما يتفق من تيارات بورجوازية صغيرة امسكت بالسلطة في فترة ما ، او بقيت تشارك فيها ، ومارست نهجا تجريبيا قام بالاساس على ابعاد الشعب الشغيل عن المشاركة في ادارة الدولة والاقتصاد ، ان نهجا معاديا للديمقراطية .

بازالة العناصر التي احتلت واجهها قالدولة منذ انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، ازال الانقلاب الجديد العوائق المتبقية من اجنحة وتيارات بورجوازية صغيرة ، مطلقا بذلك يد بورجوازية الدولة ، لكي تقبض كليا على مؤساة الدولة وتعييد ترتيبها وتسد الشغرات التي يمكن ان ينفذ منها الخصوم للسيطرة على هذا المؤساة ( سواء من خلال انقلاب جديد او تحرك جماهيري ) ، وتطبق برنامجا بحرية ، وتسعون لوضع دل للمأزق السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، الذي تجلى اوضح ماتجلى في هزيمة حزيران ووقوع الجولان في قبضالعدو الاسرائيلي ، وماتلوس تلك الهزيمة من ازيد اذ العزل قالد اقليم للنظام ومن صعوبات علاقائه العربية والدولية .

جاء الانقلاب في سياق ظروف دولية وهربية قلائمة . في الداخل لقي قبولا من فئات اجتماعية عديدة قمد وافع متباينة . اما دوائر كبارالتجار وبعض فئات البورجوازية التقليدية فقد استقبلته بترحاب واضح . فهي بعد ان انهزمت نفسي

مراعيا من السلطة في اعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٥ ، سمعت للتكيف مع الامر الواقع ، والعمل في الظروف المستجدة والتحرك في المجالات المتاحة ، والضغط لفتح مجالات جديدة .

٩ - قام برنامج الوضع الجديد على العناصر التالية :

• توحيد مراكز القرار بما يحول دون نمو التناقضات بينها وحصر القرار بيد حلقة ضيقة فخر خاصة للحساب .

• "ذوينة" الاستبداد ، واعطائه شكلا شرعيا وصورة شعبية ، وخلق مؤسسات شكلية للممثل الشعبي .

• اعادة النظر في تكوين وطرق عمل حزب السلطة بما يمنع تحوله الى مركز قوة وبمالا يخرج منه وظيفته كمواسمة سلطوية مكلفة بنوع من العمل السياسي في صفوف الشعب .

• ضبط الحركة السياسية من خلال اطر معينة مرسومة من فوق ، بما يوجه النشاط السياسي للحزاب الاخرى في تيار مواز لتيار حزب النظام .

• ضبط الحركة النقابية والفلاحية بتقوية اشراف الاجهزة قواعدها .

• تشجيع النشاط الاقتصادي وفتح مجالات جديدة بما يرضي الفئات البورجوازية المختلفة ويوجه فعاليتها في طرق موازية ومكملة للنشاط الاقتصادي للدولة ، وخصوصا تشجيع النشاط التجاري ( خارجيا واطليا ) والعقارى وفي مجال التمهدات .

• مغادرة مواقع العزلة عن الوضع العربي ، والتفاعل الايجابي مع الواقع العربي الرسمي ، وتوثيق الروابط خاصة مع الحكم الجديد في مصر بعد وفاة عبد الناصر ، ومع العربية السعودية .

• التوجه نحو عالم الدول من منطلق ايجابي ، تجاه مبدأ التسوية السياسية لا زمة الشرق الاوسط " ، واقامة علاقات نشطة سياسيا وقواتصادية مع الدول الغربية ، وتعميق الروابط الاقتصادية خصوصا مع دول السوق الأوروبية المشتركة .

١٠ - وصلت الدولة الى وضعها الراهن بمطوية مترابطة الاتجاهات جرت

على ثلاثة صعد . اولها صعيد الدولة بما هي دولة ، وثانيها صعيد العلاقات الاقتصادية وملكية وسائل الانتاج ، وثالثها صعيد المجتمع وحركة مجموعاته ووثاقه .

واذا كان تبدل الرجال والمواقع ليهيئ مربي الدولة والقديمة ، الا انه غير فيها كثيرا ، وازداد الى وظائفها التقليدية وظائف جديدة ، وجرت الاستفادة ، بشكل او آخر ، من تجارب الحكم بعد الاستقلال ، وخاصة من التجارب اندكتاتورية ، وكذلك من التجارب المعاصرة في العالم بخصوص ضبط الحركة الشعبية وتسييرها في قنوات خاضعة لاشراف وتوجيه ومراقبة السلطة .

على الصعيد الاول اصبح الاستعداد شاملا ، واهيئ تركيب كسبل مؤسسات الدولة بحيث تخضع لحلقة ضيقة لا تخضع لأي حساب شعبي ، وبما تمسك بين يديها سلطة القرار بشأن حاضر ومستقبل البلاد ، وطورت اجهاز القمع وأطلقت يدها بالمواطنين وحرىاتهم وحقوقهم من خلال حالة الطوارئ التي تلقى بظلمها القاتم على البلاد منذ الثامن من اذار ١٩٦٣ بلا انقطاع .

على الصعيد الاقتصادي اصبح للدولة وظيفة جديدة ، تأكدت واتسعت في ظل التبدلات والازاحات كوهي النشاط الاقتصادي المباشر المتمثل في ملكية وسائل الانتاج وادارتها وتشغيلها بما يورى لاعادة انتاج الشروط التي تحافظ على دور الدولة والاقتصاد وتزيد من اهميته ، فتعطي بذلك للدايرة القابضة على السلطة قوما غايبية هائلة تجاه المجتمع ، وتفرغ تحت تصرفها ، جزاها ما من المنتج الاجتماعي .

واذا كانت الدولة قد لعبت دورا رأسمالي الاعظم ( في الزراعة من خلال رأسمالية الدولة الممثلة في الاسعار المفروضة منها وفي البيع الاجباري للمحاصيل الرئيسية في القروض ، وفي العناية والمالية من خلال قطاع الدولة الصناعي وبنوك الدولة ، وفي التجارة من خلال الاحتكار الواسع للتجارة الخارجية ) ، فهي بسياساتها المالية ( الموازنات العادية والاستثمارية والتضخم النقدي المتفاقم ) تمارس دورا متزايد الأهمية في اعادة توزيع الدخل ، وبالتالي في تشكيل واعادة تشكيل الخارطة الطبقي للمجتمع .

على الصعيد الاجتماعي اشتدت عملية الحاق المجتمع بالدولة ، وطورت وسائل واساليب تغييب وتزوير ارادة المواطنين ، واختلت المساواة بينهم امام القانون ، وتفاقم التمييز ( تمييز سياسي واقتصادي وطائفي ) والغيت الحريات وصغيت اية قدر للشعب على مراقبة الدولة ، وكوتت منظمات " شعبية " لكل فئات المواطنين لتنفيذ توجيهات الدولة ، ونما الارهاب واختل الامن ، وازداد التفكك الاجتماعي وانتشر الفساد في آلة الدولة ، التي لم يستطع الاستبداد ان يهيئها فأخذت اجهزتها تتصرف كأنها دول داخل الدولة الواحدة .

١١ - اذا كان الدور المركزي للمؤسسة العسكرية في الدولة قد تهلل سر تدريجياً بعد هزيمة ١٩٤٨ وظهر عن نفسه باستقلالها النسبي وعدم خضوعها المتزايد للضوابط والنظم السائدة في المؤسسات الاخرى ، وان اكانت قد استولت على الدولة وقتئذها بعد ١٩٦٣ ، فانها ، في السنوات الاولى للمسيعيين ، انجزت صياغة الدولة على شكلها ، " قانونياً " وواقعياً ، فأصبحت الاليات والضوابط والنظم السائدة في عمل الدولة لا تسمح الا لمن هم فوق بحاسبة ومراقبة من هم تحت ، ثم مدت هذا النظام الى المجتمع ، فأصبح مراقباً ومحاسباً منها ، وعاجزاً في الوقت نفسه عن مراقبتها ومحاسبتها . لتأمين الصياغة المناهضة لها ولضبط حركة المجتمع اتخذت جملة خطوات تتشعب الى اهمها :

\* ايدى الى الدستور المؤقت بدستور دائم ، في اطار الاحكام العرفية ،

أرسى القواعد الحقوقية لمركز القرار في قمة السلطة .

\* ايجاد صيغ لمجالس تمثيلية شكلية على نطاق المحافظات وعلى نطاق

القطر من خلال عمليات انتخاب مرتب .

\* ترسيخ فرع ثالث للقضاء الى جانب القضاء المدني والعسكري

سُمي بقضاء أمن الدولة ويستمد " شرعيته وقانونه " وسلطانه من الاحكام العرفية ، ويرتبط بالاجهزة المسرية .

\* نمو الاجهزة المسرية وتغلغلها في مؤسسات الدولة ، واتساع صلاحياتها

وعدم خضوعها لاية ضوابط قانونية ديموقراطية ، ونمو سلطتها على المجتمع .

توسيع الامتيازات المرتبطة بالعضوية في حزب السلطة بما يعني الغاء المساواة بين المواطنين ، ورسوخ مبدأ التمييز بينهم على أساس القرب والبعد من السلطة .

وتعيين حدود وضوابط العمل السياسي في المجتمع بتهيئة اطار خاص ، سمي " الجبهة الوطنية التقدمية " سمح للسلطة ليس فقط الحاق العمل السياسي بها ، وتوجيهه لخدمتها سياسيا ، بل حتى تأسيس الأحزاب وتسييس قياداتها ورسم سياستها والاشراف على نشاطها .

بعد اعادة ترتيب الهياكل الفرعية والمركزية للقطاعات ومنظمات الفلاحين والنساء والطلبة بما يتيح اشراك افضل للاجهزة القيادية ، وتأسيس منظمات جديدة للشبيبة وتلاميذ المدارس ، ورفع رجة الاشراف على هذه المنظمات ، وتهيئة القمع الجديد الذي مورس على الشعب منذ ١٩٦٣ ، والمعاهدات المزمعة للحريات الديمقراطية ، واحتكار الدولة لوسائل الاعلام ، والتطوير الدائب لاجهزة القمع العلنية والسرية أصبح بمقدور السلطة الجديدة ان تخطو خطوة الى امام " فتتظلم عدد من " الاستفتاءات " والانتخابات " المحدرة فالأطلس والمقررة النتائج بصورة مسبقة ، لتوليد انطباع لدى الرأي العام الداخلي والعربي والدولي عن وجود حرية قرار فلجماعة هيرا الشعبية او ما سمي بالديموقراطية الشعبية .

١٢ - منذ نهاية ١٩٧٢ ، اتخذت جملة خطوات تتعلق بالوضع الاقتصادي ، فجرى تشجيع الرأسمال الخاص ، وحميت الملكية الخاصة ومنعت المصادرة وبدأت مرحلة " الانفتاح " الداخلي والخارجي وسهلت عطيات التعامل المالي والاستيراد . وجهت هذه الخطوات القطاع الخاص لممارسة نشاطات هامشية غير انتاجية . وكانت خطوات التشجيع الاولى ، وخصوصا للرأسمال العربي والمغربي ، قد بدأت عام ١٩٦٩ وايضا في نيسان ١٩٧٠ ، لكنها فشلت باجتذاب موارد جديدة . أما بعد حرب تشرين ، فقد عاشت البلاد مرحلة " ازدهار اقتصادي " بوجوازي " لم تشهد له من قبل مثيلا ، سواء من حيث الازدياد الكبير في الطلب ، او الارتفاع الغربي في معدلات الربح أو التوسع في الطبقة

في مجالات الاستثمار . ومع هذا الازدهار في اعمال فئات من المواطنين ، خصوصاً المرتبطين منهم بالدولة ارتفعت الاسعار واصبح التضخم النقدي ظاهرة محسوسة من الناس ، وانخفضت لاجور الحقيقية وانخفض معها مستوى معيشة الجماهير الكارحة ، وازدادت الارتباطات الاقتصادية مع السوق الرأسمالية العالمية .

ومقابل تنشيط الفاعليات تغير الانتاجي للقطاع الخاص ( في ميدان التجارة والاستيراد ، والتعهدات والمفاريات العقارية . . . ) ومع تقوية دور السلطة في الادارة الاقتصادية جرى في ايلول ١٩٧٢ تكريس النقابي للمياسية هديلاً للنضال العطلبي ، وجعلت السلطة معهم مناقبات العمالية الدعاية لها . وفي الواقع لم تكن النقابات تقوم بنضال عطلبي ذي شأن منذ عام ١٩٦٦ . لكن بعد ايلول ١٩٧٢ ، بالاحرى بعد ١٩٧٠ ، اصبح القيام بالنضال العطلبي امراً مضافاً لـ " وحدة الطبقة العاملة " ومعيقاً عن " معركة التحرير " ، وفي كل الاحوال اعتبر اي تحرك عمالي معارياً للثورة . فوجدت الطبقة العاملة نفسها محاصرة في كل اتجاه ، ومكبلة تجاه تسلط الدولة واستغلالها واستغلال ارباب العمل . ومع ذلك المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية لاجور والرواتب والمعاشات تفتتت ظاهرة التراخي عن العمل وطلب العمل الاضافي او النزوح من قطاع الدولة الى القطاع الخاص ، او التوجه نحو الاعمال الحرة التي لا تحتاج الى مهارف خاصة أو رأسمال كبير ، أو الهجرة الى دول النفط العربية .

ولعب تخفيف القيود على الاستيراد والقطع الاجنبي دوراً مشجعاً للنشاط الطفيلي . لكن الدعم الأكبر جاء عن طريق نفقات الدولة " الاستثمارية " اي الموازنات الانمائية . فخلال اربع سنوات ( ١٩٦٧ - ١٩٧١ ) ارتفعت نفقات الدولة الى الضعف ، أما خلال السنوات الاربع التالية ( ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ) فقد ارتفعت هذه النفقات الى اكثر من اربعة اضعاف . قسم كبير من هذه النفقات يستقر في جيوب افضياء محليين ( جدد او قداماء ) بشكل مشتريات وتلزيقات . بل ان قسماً من اعمال الشركات الاجنبية كان يجير لصالح فئات محلية وبعد حرب ١٩٧٣ كثيرا للطلب على المتعهد بين بحيث أن بعض المناقصات لم يكن يجد متعهداً يتقدم اليها اول وثاني وثالث مرة ، الامر الذي افسح في المجال لافتناء عدد فيسر

قليل من المقربين من رجال السلطة الذين كانت أعمال التعهدات تد ر عليهم  
اموالا طائلة عبر شراكاتهم مع المتعهدين .

وكان الاحتكار معروفا في سوريا قبل عام ١٩٧٠ لكنه منذ ذلك الوقت

أخذ صغلا يد يمومة واصبحت السوق السودا جزءا من النظام الاقتصادي . وبينما

كانت فئات من التجار تخلق سابقا السوق السودا والدولة تقمعها ، تتعاون

الآن مع البورجوازية البيروقراطية على ايجار السوق السودا واستمرارها . يستم

ذلك من طريق فقد الاموار أو نقصها ، حقيقة واقعا ، وتسميرها رسميا

يشكل مدن واحتكارها ، ويبيعها بسعر أعلى في السوق السودا ، أو تهريبها التي

الخارج أن كانت محلية ، وتقييد أو منع استيرادها ليرتفع سعرها ومن ثم

تهريبها إلى الداخل ان كانت أجنبية ، وعن طريق احتكار الاموار لفترة قصيرة إلى

أن يتم رفع سعرها رسميا ( وهي طريقة الما تبعت ) أمكن للعمالين في هذا

الميدان جمع اموال طائلة وتقاسمها مع حمايتهم في أجهزة الدولة . ومن

المناسبات الاحتكارية المعروفة اعطى اشخاص معينين دون غيرهم اجازات

استيراد لبعض الاموار النادرة أو المفقودة ومنها أيضا نظام الاستيراد الاستثنائي

الصادر عام ١٩٧١ الذي ارتبط بعمليات التهريب .

لم تعرف سورية شيلا لارتفاع الاسعار القائمة منذ عام ١٩٧٣ . فحسب

الاحصاءات الرسمية لم يتجاوز الارتفاع السنوي لمستوى الاسعار ( ما عدا

الايجارات ) وسطيا نسبة ٣ بالمئة في الفترة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٢ . بينما

عام ١٩٧٦ بلغ أكثر من ٢٨ بالمئة في السنة . أما الايجارات فليس لها احصاء

رسمي . ويمكن القول أنها كانت تتضاعف تقريبا كل سنتين السنوات الأربع الاخيرة .

وهكذا وصلت سورية إلى مستوى من الاسعار والايجارات وبالتالي الارتفاع لا مثيل

له في اي بلد رأسمالي متقدم لطيفر الملعب والخدمات ، علماء ان الاجور ترتفع

في البلدان الرأسمالية المتقدمة بمسبة معينة من ارتفاع الاسعار ، وترتفع الضرائب

تصاعديا مع ارتفاع الارتفاع . ومع ارتفاع الاسعار كانت الاموال تتكدس في عناديق

عدد من التجار والملاكين والعقاريين والمتعهدين والمسارس ووكلاء الشركات

الأجنبية وعدد من المسؤولين . وعلى الرغم من الغلاء المتفشي فقد كانت

حركة السوق ناشطة بفضل مشتريات الدولة واستهلاك البيروقراطية

والرأسماليين الجدد وبفضل السياحة ، حتى أمكن التندر بأن الاجور نسبي

سورية شعبية بينما الاسعار سياحية . وقد استطاعت بورجوازية الدولة أن تقوم بهذه النفقات عن طريق المساعدات الفخمة بمليارات الليرات من الدول النفطية العربية وخاصة بعد فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ والقروض الكبيرة التي حصلت عليها من الغرب والشرق ، لكن خصوصا بطبع العملة دون مقابل انتاجي ( التضخم النقدي ) ، وبواسطة هذه المساعدات والقروض والتضخم النقدي يمكن التعاقد على مشاريع وتوريدات كبيرة . وأمكن جانبا القيام بعمليات خاصة مع الشركات الأجنبية ووكلائها أمنت للمسوولين عمولات لا يستهان بها ، فأصبحوا اصحاب ثروات وروا وسر أموال في الداخل والخارج . لقد تعاونت البورجوازية البيروقراطية والطبيلية والشركات الامبريالية وانفقت جميعا ضد الاقتصاد الوطني السوري ، سواء بفتح الأسواق أمام البضائع الاستهلاكية الأجنبية وخلق عادات استهلاكية جديدة أم بتعميق الطابع الاحادي للإنتاج أم بإنشاء صناعات تكميلية . لم تكن الشركات الامبريالية لتتناسم مع البيروقراطية والرأسمال المحلي ارباحها المتعارف عليها في السوق الرأسمالية بل ما يزيد عن هذا الارباح وما كانت لتدفع عمولة على الفوز بعناقصات عالمية ونزوية بل تدفع لمن يؤمن لها منافعات لا تستطيع التنافس عليها .

وقد ترافق الازدهار الرأسمالي في الاقتصاد السوري ، كما هو معروف في تاريخ الرأسمالية ، بارتفاع اسعار الاراضي والمفاربة عليها . لعبت الدور الرئيسي في هذه المفاربات برجوازيات الدولة . فكانت تستملك بأسعار متدنية لتبيع بأسعار فاحشة . واستطاعت بهذه التلاعبات ان تجني ، للدولة ولافراد منها ومن القطاع الخاص ، الكثير من الاموال . هذا الارتفاع الكبير بأسعار الاراضي ومعها اسعار مواد البناء الموضوعة من قبل الدولة ، الى جانب السياحة وتنشيط الأعمال واغتناء برجوازيات الدولة ، أدى الى ارتفاع أسعار المساكن وارتفاع الايجارات ، واستفحال أزمة السكن ونشوء احزمة البؤس واحياء التنكس والطين حول المدن . وقد ساهم تغير سياسات الدولة تجاه أصحاب المساكن بهذه الأزمة ، إذ منعت مصادرة البيوت المحنكة ( الفارغة التي تنتظر شاريسا أو سائحا او دبلوماسيا ) . وكانت الدولة قد أمنت عبر قروض او تعاونيات او بيع بالتقسيط ، المساكن لشريحة محدودة من المواطنين . ومع استفحال الفسلا

بعد ١٩٧٣ ازداد الالتزام تعقداً ، حتى أن المشاركة في الجمعيات التعاونية لم تعد ممكنة إلا للميسورين من المواطنين .

وشبهه بذلك كان حل الدولة لأزمة النقل ، إذ غطت الشوارع بالمسيارات الصغيرة الخاصة بدلاً من الباصات فأضحت أزمة سير إلى أزمة النقل . ووضعت سيارات الدولة تحت تصرف أفراد هانفي العمل والمنزل والمياحة وأهدت رجالها سياراتهم المهربة والمسرقة من الاقطار المجاورة ( وتبلغ بضعة عشرات ) فجعلت مقابل رسوم زهيد قتهربها أو سرقتها عملاً مشروعاً ومكافئاً عليه ( بداية عام ١٩٧٥ ) .

إن النظام الاقتصادي بعد عام ١٩٧٠ هو بالنسبة للمستهلك العادي اقتصاد "ازمات" ، مع ما يحمل هذا من تيهيس وانزلال لعامة الشعب ومن فرص للاثراء لأصحاب النفوذ وأصحاب المال . في الازمات ، يصبح شغل الناس الشاغل تأمين حاجياتهم من اعتبارات مبدئية أو أخلاقية ومن النظر إلى السعر والجودة والخدمة . وهذا بالضبط ما يريد أصحاب المواد المطلوبة المفقودة أو المقتنة وشركاءهم من المساولة ومن اعتبار من طرفهم لمصلحة الاقتصاد الوطني أو لمصالح ومعنويات الشعب . فهذا الوضع الذي يصبح فيه رفيف الخبز مشكلة ، وركوب الباص مشكلة ، والمسكر والرز والبن وعلبة الكبوسريت واسطوانة الغاز والدخان . . . وغيرها كثير ، عند ما تصبح هذه الحاجيات اليومية الأساسية مشكلات لا تحيى المشكلات الوطنية الكبرى ويبتعد الناس عن السياسة وحميم ، بل وتتأمن للدائرة الحاكمة حرية أكبر للمتصرف بمقدرات البلاد بعيداً عن مراقبة الشعب . لكن هذه المشكلات تتراشق في الجانب الآخر مع هدر لكثير من الوقت والجهد والاعصاب التي يحتاجها الانتاج كما تتراشق بهدر كبير من المواد والطاقات المادية والمالية بسبب تروى النوعية والاحتكار والتخزين .

استفاد من النظام الاقتصادي المبادئ قسم كبير من زوى الاعمال الحرة ومنهم الحرفيون وصغار التجار ( الدكنجية ) ، نتيجة الطلب الكبير على سلعهم وخدماتهم في ظل سوق غير تنافسية ، ونتيجة مساعد قائد ولقبهم بتقدير المساواة الرخيصة نسبياً ، وأحياناً القروض بفوائد متدنية ، ونتيجة عمليات الاحتكار التي شاركوا بها وارتفاع الاسعار . غير ان التطور وجمود السوق والنشيط

الاقتصادى الذى بدأ عام ١٩٧٧ وسار نحو الاستفحال يُنذر بالخراب لكثير من الحرفيين وصغار التجار، خصوصا مع نمو التضخم النقدى وما ينجم عنه من ارتفاع للأسعار وتدنٍ للقدرة الشرائية وتقلبٍ للمطلب القادر. اما الفلاحون فإن قسما منهم قد تحسنت حاله ايضا، خاصة اولئك الذين اشتغلوا بإنتاج المواد التى لا تحتكر لدولة تجارتها فى الزراعة أو تربية الحيوان، والذين تجاوزوا طرق العمل الفلاحية التقليدية، والذين حصلوا على القروض الرخيصة من الدولة. بالمقابل فإن القسم الأكبر من العاملين فى الزراعة من المعدمين والمالكين الصغار والمنتفعين بقانون اصلاح الزراعى ( بسبب خضوعه لاحتكار الدولة، أو بعده عن السلطة) وعن اسواق البيع، والكون ملكيا، ما تزال مشاعية ) كان فريسة لشهيد الدولة والتجار. وفي الحالة التى ارتفعت اسعار المواد الزراعية والحيوانية ارتفاعا كبيرا، لكن هذا الارتفاع كان فى اسعار المستهلك اكثر بكثير مما كان فى اسعار المزرعة. وفي المواسم التى كان يبيع فيها الانتاج من مادة زراعية ما، كانت اسعار بيع الفلاح تنخفض طرديا، بينما بالكاد تنخفض اسعار شراء المستهلك لنفس المادة وذلك بفضل الاحتكار والتصنيع والسمرة. اما فروق الاسعار هذه فتذهب بالدرجة الاولى الى خزينة الدولة او الى تجار الجملة. وينال تجار المفروق والمسوقون خمسهم من ذلك.

١٣ - على الرغم من كون إعطيات الدولة عن التطور الاقتصادى غير جدية بالثقة، الا انها فى متناول اليد وعلى أساسها يمكن الحكم على ان سيطرر قائد دولة على الحياة فالأقتصاد يظل تنوعا لتطور جدى للقوى المنتجة ولم تحقق تنمية جدية من جهة، واولى لم يتحقق نمو كبير فى الانتاج، ومن جهة ثانية لم تلب حاجات الشعب بشكل مرض ولم تقدم خدمات فعالة، ومن جهة ثالثة لم يتحقق نظام اكثر عدلا لتوزيع الدخل الوطنى بين المواطنين، بالاحرى نظاما قلا اجحافا مما كان سائدا فى مرحلة الاقتصاد الحر. وفوق كل ذلك ترسخت وتعمقت تبعية الاقتصاد الوطنى للسوق الرأسمالية العالمية واتسعت الهوة بين بلادنا والبلدان المتطورة وتدهورت قيم الشغل والانتاج، وانتشرت البطالة خصوصا البطالة المقنعة.

● حقق الناتج المحلي الاجمالي بين أعوام ١٩٦٣-١٩٧٣ نموا سنويا بنسبة ٥,٥% وما بين ١٩٧٤-١٩٧٧ بنسبة ١٠,١% \* ( حسب احصاءات البنك الدولي ٧% ) ، وهي معد لا تضعيفا لخذنا بالاعتبار النسبة المرتفعة لزيادة السكان ، الأمر الذي يجد تعبيره في كون نصيب الفرد الواحد من الناتج الوطني لا يزال ضئيلا ( عام ١٩٧٣ / ٧٩٨ / ليرة ، عام ١٩٧١ / ٩٥٩ / عام ١٩٧٧ / ١٣٢٠ / ليرة ) .

● في تكوين هذا الناتج ارتفعت حصة الصناعات من ١٥% الى ٢٥% ، السهم ٢١% في أعوام ١٩٦٣ و ١٩٧١ و ١٩٧٧ \* . ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى تضاعف استخراج النفط بين ١٩٧٤ و ١٩٧٧ والى تضاعف ثمنه عند تسرات . اما الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج فقد تراجعت في السنوات الاخيرة على الرغم من الاستثمارات الضخمة التي وظفت ( أنفق بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ اكثر من ٤٠٠ مليار ليرة على قطاع الدولة الصناعي ) ، مما يشير الى قصور الصناعة المتزايد عن تلبية الاستهلاك ، والى نمو الحاجة لاستيراد الغذاء ( ولكن ايضا الى نمو نمط استهلاك مرتبط بالصناعة الغربية وبعارات الاستهلاك الغربية ) . وتسود الفوضى في قطاع الدولة الصناعي . فهو يفتقد الى اي من الرقابتين الرأسمالية والاشتراكية : الرقابة الرأسمالية المتمثلة في الفصل بين الهيئات العامة للمساهمين وممثلها وبين الادارة التنفيذية للشركة الرأسمالية ، والرقابة الاشتراكية المتمثلة في المجالس العمالية للمعامل أو حتى الرقابة النقابية . فسي المعامل لا نجد عقلا نيقم تنظيم الانتاج . فالخطيط الصناعي لا ور له ، ولا على مستوى المعامل ولا على مستوى الاقتصاد الوطني . ويتحصرون رهيشة

---

● يعود السبب في ذلك الى ارتفاع استخراج النفط والى تضاعف اسعاره عدة مرات مما يشير الى تعمق ظاهرة الانتاج الاحادي في الاقتصاد السوري .  
\* تختلف الأرقام المعطاة عن ارقام البنك الدولي ، المستقاة ايضا من الدولة نفسها . بلغت حصة الصناعة عام ١٩٦٠ حسب البنك الدولي ٢١% .

تخطيط الدولة التي تتبع تنفيذ ( إقامة ) المشاريع . واستغلال الطاقة  
الانتاجية المتاحة منخفضة جدا ، يصل مثلا الى ٣٦ بالمئة في صناعة الاخشاب  
والصناعة البلاستيكية و ٢٧ بالمئة من صناعة البان د مشق وبين ٤-٢٦ بالمئة نسي  
تونسرو جيلة . . . وهناك اختلافات لا تدرس رالا يجرى التخطيط على اساسها  
وهي قد تكون في توريد المواد الأولية ، او في سير العملية الانتاجية ونسي  
التصريف او في تشغيل اليد العاملة . وهناك خلل بين كمية ازمنة توريد  
المواد الأولية والمستوردة من جانب وحاجتها لانتاج الى هذه المواد من الجانب  
الآخر ، وكذلك بين كمية الانتاج من جهة وحاجات المستهلك وامكانيات  
التصدير من الجهة الاخرى . فالكثير من المشاريع لم يدرس دراسة تخطيطية  
اقتصادية ، وكثيرا ما اقيمت معامل بناء على قرار سياسي او بتقديرات بيروقراطية  
لا يهدف بعضها الى اكثر من خلق فرص جديد فذهب الدولة عن طريق  
العمولات والرشاوى . وليس هناك دراسة علمية للتناسب بين الآخرة نسي  
المعمل الواحد من حيث طاقة كل منهما على الانتاج . او بين الآخرة والممثل  
اللزمة من حيث الكمية والنوعية ، او للتناسب بين عمال الانتاج والعاملين نسي  
الادارة ، ويجرى تحديد قوة العمل اللازمة بيروقراطيا ، في الصناعة كما نسي  
ادارات الدولة ( نظام الملاكات ) . ويجرى التوظيف من مراكز بيروقراطية  
فوق مستوى المعامل والشركات ، مما يفسح مجالا لاسلوب التشغيل التنفيسي  
والاعتباطي . ان انخفاض نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة واسلوب  
التشغيل التنفيسي ، وفقدان محاسبة تكاليف اصولية مرتبطة بمحاسبة ادارة  
وقضائية يجعل من تكاليف انتاج معامل الدولة عالية . وبما ان عياصم التسعير  
تقوم على اساس التكاليف القائمة ، لا التكاليف اللازمة اجتماعيا ، فان اسعار  
السلع الحكومية عالية ووظائف المستهلك . وسياسات لاجور البيروقراطية ،  
التي تضع اجورا منخفضة عموما ، وتجعلها متفاوتة حيث يفترض ان تكون موحدة  
( متفاوتة لمجرد اختلاف الشركة أو القطاع ) وتجعلها واحدة ( بحجة تساوي  
الشهادة او تساوي زمن الخدمة ) حيث يفترض ان تكون متفاوتة لتفاوت المهارة  
والجهد ، هذه السياسة تمنع اي تشغيل عقلائي لليد العاملة ، فيكون دوران  
اليد العاملة سريعا ، فتغير قوة العمل في مجالات وتنتقل في مجالات وتنتقل

بعض المهارات ويجري الهرب من معامل الدولة (عام ١٩٢٧) نقص ثلاث عمال شركة المنارل والمناسج في دمشق و % من عمال الشركة الخاسية عن عام

(١٩٢٦)

● انخفضت حصة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ٣٠% إلى ١٩% عام ١٩٢١ و ١٧% عام ١٩٢٧\* . وفي الحقيقة ان قيمة الناتج المحلي للزراعة لم ترتفع ارتفاع ملحوظ في السنوات السبع الاولى ، ويعود ارتفاعها في السنوات السبع التالية إلى ارتفاع الاسعار بالدرجة الاولى اكثر مما هو لنمو الانتاج ( بلغت هذه الحصة في سنوات ١٩٦٣ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٢ - ١٩٦٦ مليون ليرة ، ١١٨٢ مليون ليرة ، ١٢٢٩ مليون ليرة ) . وعلى الرغم من بناء سد الفرات ، والتوسع في زراعات الخضار والفاكهة ( بسبب الطلب الشديد عليها في السوق ) فان مساحة الاراضي المستثمرة قد انخفضت ( بلغت عام ١٩٢١ / ٩٠٨ الف هكتار / وعام ١٩٢٢ / ٩٠٠ الف هكتار ) وتميل غلة الارض للانخفاض تدريجيا ، وينمو خصوصاً عجز الانتاج الوطني الزراعي على تلبية حاجات السكان المتزايدة للغذاء ، الامر الذي يتجلى في الميل المتعاقد لاستيراد الاغذية ، وفي العجز المتنامي للميزان التجاري للاغذية بدءاً من عام ١٩٢١ ( بلغ العجز عام ١٩٢٥ اكثر من ٧٠٠ مليون ليرة ، وعام ١٩٢٢ ( اكثر من ٩٠٠ مليون ) واخيراً في الارتفاع الجذوي لاسعار السوق للمواد الغذائية . كذلك يبرز الركود في الانتاج الزراعي المخصص للصناعة ، وأبرز مثل على ذلك هو القطن كما يظهر الجدول التالي :

السنة	انتاج القطن بالاف الاطنان
١٩٦٩	٣٨٢
١٩٢٢	٤١٩
١٩٢٧	٣٩٥

بحسب البنك الدولي بلغت حصة الزراعة ٢% عام ١٩٦٠ . ارقام الدولة والمعطاة بهدف لتوليد انطباع عن تقدم حركتها التصنيع والتنمية .

ولم يستطع القطاع المسمى بالتعاوني ( وهو في الواقع قطاع خدمات تعاونية ) دفع الزراعة الى امام . فهذا النظام تحول شيئاً فشيئاً لصالح الفئسة من الفلاحين الموسرين الذين يتحكمون بالجمعيات التعاونية ويستأثرون بالقسم الاكبر من البذار والقروض ويشرفون على تشغيل الالات الزراعية ، ويستأجرون اراضي الفلاحين الفقراء . وهو الى جانب ذلك يعاني ككل الزراعة في سورية من سياسات الدولة الزراعية التي هدتها الاول الحصول على اكبر قدر من الموارد عن طريق فرض الاسعار المتدنية للمحاصيل الرئيسية والشراة الاجباري لها . دون ان تقدم ما هو مطلوب منها من التزامات تجاه الريف الذي لا زال يعيش فيه نصف سكان القطر . وعلى الرغم من ان الزراعة لا تزال الميدان الاقتصادي الرئيسي ، فان واقعها يشير الى تأخر « الشديد » مشهاً مثل الريف نفسه الذي تمسوا فيه الخدمات وتنهك ما حيانا بينما تستمر الدولة في تمسها . لا يستهان به من نائض المنتج الاجتماعي المتحقق في الزراعة .

وتكشف التجارة الخارجية جملة حقائق عن الوضع الاقتصادي وتطوره ، وسوء اولى الدولة من هذه الحقائق ، خصوصاً وهي التي تقوم بالدور الاكبر نسي بدايات الاستيراد والتصدير ، كما يشير الى ذلك الجدولان التاليان :

- جدول عن نسبة قطاع الدولة والقطاع الخاص في الاستيراد وطبيعة المستورد المستوردة في عام ١٩٧٧ :

النسبة المئوية	مواد خام	مواد مصنوعة	مواد نصيب
قطاع الدولة	٢٤٦	٧٣٤	٦٥٠٨
القطاع الخاص	٢٠٥	٢٦٠٦	٢٤٠٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- جدول عن نسبة قطاع الدولة والقطاع الخاص في التمدبيررطبيبعةالموارد المستوردة في عام ١٩٧٧ :

النسبة المئوية	مواد خام	مواد مصنوعة	مواد نصيب
قطاع الدولة	٩٦,٣	٣٨	٢٤٠٣
القطاع الخاص	٣,٧	٦٢	٧٠٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

اول هذه الحقائق العيل المتصاعد للاستيراد غير المبرر بضرورات توسيع  
الانتاج الأمر الذي يتكشف في عجز الميزان التجارى ، وفي نمو هذا العجز  
كما في الجدول التالي :

السنة	المعجز مقدرا بملايين الديارات .
١٩٧٠	١٩٦١
١٩٧١	٥١٤
١٩٧٢	٤٧٤
١٩٧٣	٤١٨
١٩٧٤	٤٤٠
١٩٧٥	٧١١
١٩٧٦	٧٦٤
١٩٧٧	٨٦٧
١٩٧٨	١١٤١
١٩٧٩	١٦٦٤
١٩٨٠	١٩٦٣
١٩٨١	٢٢٠
١٩٨٢	٢٢٠
١٩٨٣	٢٢٠
١٩٨٤	٢٢٠
١٩٨٥	٢٢٠
١٩٨٦	٢٢٠
١٩٨٧	٢٢٠
١٩٨٨	٢٢٠
١٩٨٩	٢٢٠
١٩٩٠	٢٢٠
١٩٩١	٢٢٠
١٩٩٢	٢٢٠
١٩٩٣	٢٢٠
١٩٩٤	٢٢٠
١٩٩٥	٢٢٠
١٩٩٦	٢٢٠
١٩٩٧	٢٢٠
١٩٩٨	٢٢٠
١٩٩٩	٢٢٠
٢٠٠٠	٢٢٠
٢٠٠١	٢٢٠
٢٠٠٢	٢٢٠
٢٠٠٣	٢٢٠
٢٠٠٤	٢٢٠
٢٠٠٥	٢٢٠
٢٠٠٦	٢٢٠
٢٠٠٧	٢٢٠
٢٠٠٨	٢٢٠
٢٠٠٩	٢٢٠
٢٠١٠	٢٢٠
٢٠١١	٢٢٠
٢٠١٢	٢٢٠
٢٠١٣	٢٢٠
٢٠١٤	٢٢٠
٢٠١٥	٢٢٠
٢٠١٦	٢٢٠
٢٠١٧	٢٢٠
٢٠١٨	٢٢٠
٢٠١٩	٢٢٠
٢٠٢٠	٢٢٠
٢٠٢١	٢٢٠
٢٠٢٢	٢٢٠
٢٠٢٣	٢٢٠
٢٠٢٤	٢٢٠
٢٠٢٥	٢٢٠
٢٠٢٦	٢٢٠
٢٠٢٧	٢٢٠
٢٠٢٨	٢٢٠
٢٠٢٩	٢٢٠
٢٠٣٠	٢٢٠

لقد ارتفعت نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي والتي كانت حتى ١٩٢٠ اقل من ٢٠٪ منه . واعتباراً من ١٩٧١ (وخصوصاً من ١٩٧٤) بدأت هذه النسبة بالتصاعد حتى بلغت عام ١٩٧٧ ٤٠٪ من هذا الناتج تعبيراً عن نمو الاستيراد بنسبة أعلى من نمو الدخل الوطني . اى ان العجز أخذ ينمو بسرعة منذ عام ١٩٧١ حتى بلغ عام ١٩٧٧ (٧٠٠٪) بالمقارنة مع عام ١٩٧١ أو ربع الناتج المحلي الاجمالي ، وبالمقابل انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٨٠٪ عام ١٩٧٣ الى ٤٦٠٣ عام ١٩٧١ والى ٤٠٪ عام ١٩٧٧ ، مشيرة الى نمو الاعتماد على الخارج . ان وجود وتفاقم العجز على الرغم من تحمض اسعار الواردات بنسب أعلى من ارتفاع اسعار المستوردات يبين ان مصدر الخلل هو السياسة الاقتصادية بقلد ولقمة الزراعة والصناعة والتجارة . ويبين الجدول التالي ارتفاع اسعار الواردات والواردات .

الارقام القياسية لاسعار الواردات والواردات

(عام ١٩٧٠ = ١٠٠)

المنت	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
اسعار الواردات	١١٦	١٣٩	١٦٨	٢٣٧	٢٦٤	٣٣٠	٣٠٤
اسعار الصادرات	١٢٠	١٤٠	١٧٤	٣٣١	٢٨٢	٣٦١	٣٩٢

وثاني هذا الحقائق هو زيادة موارد الاستهلاك النهائي من حيث القيمة المطلقة ، والاستيراد المتزايد للمواد الغذائية . وهذه نماذج من المستوردات عام ١٩٧٧ (الارقام بملايين الليرات) :

سنة	١٠٠	٦٢	حلي	١٩
لمح	١٣٠	١٠٠	مواد تجهيل	١٥
دقيق	١٣٢	٧٠	قهوة وشاي	٦٧
اسمنت	١٥٨	٣٠٩	البسة مستعملة	١٩
			(باله)	

تالشهد بالحقائق هي كون المواد الخام الجزء الرئيسي من الصادرات ،  
بما يعني ايضا انخفاض اهمية المواد المصنوعة ونصف المصنوعة في الصادرات ،  
كما يبين الجدول التالي :

النسبة المئوية للمواد الخام الى الصادرات في الاعوام ( ١٩٧١-١٩٧٧ )

١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١
%٨٦.٥٧	%٨٥	%٨٨.٥٨	%٨٩	%٧٨.٥٨	%٧٩.٥١	%٧٩.٥٢

ورابع هذه الحقائق هي نمو ظاهرة لانتاج الاحادي . وخطرها الناجم  
من تمحور اقتصادنا حول مادتين أو أكثر ، وهي غالباً مواد خام . والجدول  
التالي يكشف دور النفط والقطن والنفط في صادراتنا ( القيمة بملايين الليرات السورية ) :

السنة	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١
القطن الخام	٣١٤	٤٤٨.٥	٧١٥	٤٣٩.٥	٦٤٠	٣١٤	٣١٤
النفط الخام	١٣٠	٢٩١	١٦٠.٧٥	٢٣٧٧	٢٥٨٦	٢٥٨٦	٢٥٨٦
مجموع المادتين	٤٤٠	٤٩٣.٥	٧٤٠	٢٨١٦.٥	٣٢٢٢	٣٢٢٢	٣٢٢٢
مجموع الصادرات	٧٧٥	٧٨٩	١٣٤١	٢٩١٤	٣٤٤١	٤١٤١	٤١٤١
نسبة القطن والنفط الى الصادرات	%٥٧	%٦٢	%٥٥	%٨٠	%٨٢	%٧٨	%٨٢
نسبة النفط وحده الى الصادرات							

الحقيقة الهامة الاخيرة هي كون علاقاتنا الاقتصادية تقوم بالدرجة الاولى  
مع السوق الرأسمالية العالمية ، وخصوصاً مع دول السوق الأوروبية المشتركة ،  
بينما علاقاتنا مع الافطار العربية في مستوى متدن ، كما في الجدول التالي :

السنة	حصلة بلدان * السوق من الواردات	حصلة الاقطار العربية من الموارد	حصلة الاقطار العربية من الواردات
١٩٧٥	٥٣٠٧	% ٤٩	% ١٠٠١
١٩٧٦	٥٧٣	% ٥٦١	% ١٢٠٧
١٩٧٧	٥٥٠١	% ٤٧٢	% ١٤٠٩

اما الجدول التالي عن عام ١٩٧٧ فيعطي صورة عن مجموع علاقاتنا الاقتصادية مع الكتل الدولية، ومع الاقطار العربية (المرتبطا ايضا بالسوق الرأسمالية العالمية) :

مجموع الموارد	البلدان الرأسمالية	البلدان الاشتراكية	البلدان النامية	الاقطار العربية
% ١٠٠	% ٥٩٤٤	% ٢٥٥	% ٢٥١	% ١٣
مجموع الواردات	% ١٠٠	% ٦٩٥٨	% ٣٥٤	% ١٤٠٩

ان حجم العلاقات الاقتصادية مع السوق الرأسمالية العالمية اولا، ونمو

\* مضافا اليها حصلة بلدان المنضمين الى السوق الاوروبية المشتركة وبلدان اوروبية اخرى.

ظاهرة الانتاج الاحادي في الاقتصاد ثانيا ، ونمو اعتماد الاستهلاك المحلي على  
المنتجات الاجنبية ، ونمط الاستهلاك السائد ثالثا والاستمرار المتزايد للموارد  
الغذائية رابعا ، واعتماد الصناعات السورية لمتزايد على السلع الوسيطة  
الاجنبية يبين نمو تبعية الاقتصاد الوطني السوري للمنتج الرأسمالية  
العالمية وتأثره بها . نشير هنا فقط الى نمو الاعتماد على المساعدات  
والقروض من الخارج . ومن الواضح انه مع نمو هذه التبعية نمت فئة تعيش  
من التعامل والتوسط مع الاقتصاد الامبريالي .

تكتف موازناتنا لدولة جاريفوا استثمارية ، خصوصا منذ عام ١٩٧٣ ، من  
خلال التدفق البسيط لطرق النقد ولتفي الحصول على الموارد والانفاق النقدي  
قومية ، السياسة المالية لدولة وطابع الدولة ، ودورها في اعادة توزيع  
الدخل القومي .

لقد صممت موازنات الدولة جاريفوا استثمارية عاما ما بعد عام ،  
وارتفع الانفاق الحكومي بمعدلات اسرع بكثير من الموارد بمعنى ان الموازنات  
تقر مشروعيا لاستهلاك بالدين ، اي الاستهلاك السنوي الذي يتجاوز  
القدرة الانتاجية ، الامر الذي يدفع لاستجداء القروض والمساعدات من  
الخارج . والجدول التالي لا يكشف لنا الا بصور بسيطة هذه الميسول ،  
لان الموازنة الاستثمارية ، او خطط التنمية ، تهول اساسا من طريق التضخم  
النقدي لذلك فمضنا النظر من ايراد ارقامها وعجزها .

جدول عن نمو الانفاق الفعلي والايراد الفعلي في الموازنة الجارية  
( بملايين الليرات )

العام	الانفاق الفعلي في الموازنة الجارية	نسبةالنمو فني الانفاق	الايراد الفعلي في الموازنة الجارية	نسبةالنمو فني الموارد	العجز في الموازنة الجارية	مجموعالموازنة الجارية والاستثمارية
١٩٧٣	٢٢٤٠	%١٠٠	١٦٩٣	%١٠٠	٥٤٧	٤٣٢٠
١٩٧٤	٣٢٠٣	%١٤٣	٢٠٦١	%١٢٢	١١٤٢	٦٩٧٥
١٩٧٥	٥١٥٩	%٢٢٣٠	٢٨٠٦	%١٧١	٢٣٥٣	١٢٤٢٦
١٩٧٦	٦٠٤٥	%٢٧٠	٢٩٦٥	%١٧٥	٣٠٨٠	١٦٧٦٦
١٩٧٧	٦٦٣٤	%٢٩٦	٣٤٢٢	%٢٠٢	٣٢١٢	١٧٣٩١

١٣١

واذا أخذنا موازنة عام ١٩٧٧م مثلا لفحص السياسة المالية ، وجدنا ان الموارد الحقيقية كلفة وتصل الى ٣٥٪ من الحجم المقرر ( مجموع الموازنة الجارية والاستثمارية يبلغ / ١٧٣٩١ مليون منها ٦٩٤٧ مليون موازنة جارية انفق منها ٦٦٣٤ مليون وبلغ عجزها ٣٢١٢ مليون ، وبلغت الموازنة الاستثمارية ١٠٤٤٤ مليون انفق منها ٨٢١٧ مليون وبلغ العجز فيها ١٣١٣ مليون ) ، وما تبقى من الموازنة أي ٦٥٪ فقد جرى تمويله عن طريقين : طريق المساعدات والقروض الخارجية ، وطريق الدين الداخلي ، وهي تعبير ملطف لواقع مد اليد وقيد هاتفي جيوب مواطنيها ، او طبع العملة الورقية بدون رصيد او مقابل انتاجي ( التضخم النقدي ) ، فعلى الرغم من ارتفاع الدخل القومي ( ارتفعت اسعار النفط بعد حرب تشرين ارتفاعا مفاجئا ، وبلغ السعر الجديد ثلاثا ضعف السعر السابق ، وتحسنت وارداتنا النقدية المتأتية من النفط ، فارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي كما اشير اليه في مسكن آخر ) فان شبهة الانفاق زادت عند الدول واكثر من نحر الموارد ، وللممكن " اشباعها " الا بزيادة المساعدات المالية العربية ، وطبع العملة الورقية المتزايد ، والارقام التالية تظهر حجم المساعدات المقدمة :

المساعدات الحكومية العربية بملايين الليرات	العام
١٥٤٧	١٩٧٤
٢٤١٦	١٩٧٥
١٥٦٠	١٩٧٦
٤٤٨٧	١٩٧٧

هذه المساعدات والقروض توجه لاقتمار في الواقع بالانجاء القائمة حاليا من حيث الاستيراد ، اي تصريف بغائع الدول الرأسمالية في بلاد نسا ، وربط الدولار بمعجلة السوق الرأسمالية العالمية ، ولا تصرف بشكل عقلائي على اقامة صناعات ضرورية . لكن اهمية هذه المساعدات ، وخطورها ، يأتيان من حالة

الاعتماد عليها لاستمرار عمل الدولة . فالاضطراب الحاصل عام ١٩٧٦ مثلا ، يعود الى انخفاض هذه المساعدات عن عام ١٩٧٥ ، وما جره هذا الانخفاض من عجز في ميزان المدفوعات ، وخلال في موازنة الدولة ( الاستثمارية خصوصا ) ، والأمر الجوهرى هو ان المساعدات مسألة سياسية لها من سياسى .

والى جانب طلب المساعدات من الدول العربية بالنظر الى المنطقة التي الجزيرة العربية ، وتحمل الدول وعلى قروض وتسهيلات ائتمانية من مصادر مختلفة فيسر عربية . لقد بلغت ديون الدولة والخارجية ( غير العسكرية ) حتى عام ١٩٧٧ حوالي ٧ ( مليار ليرة . ومن الواضح انها مستزاد في المستقبل . وكان يمكن تحمل الفوائد والاقساط المستحقه هذا الديو ، والتي تشكل عبئا يتزايد مع الأيام \* ، لو كانت القروض والتسهيلات استخدمت في تنمية حقيقية . ان المشكلة آتية من كون هذه الديون قيود على مستقبل البلاد والزام للجيل المقبل ( عد اعن الجيل الحاضر ) بتسد ديون لم تقم به ورجدى وفعال في انشاء الاسس لتحسين شروط حياته . ان تراكم الديون هو دفع للبلاد باتجاه الافلاس لاقتصادى .

اما طريق التضخم النقدي فقد سارت عليه الدول خصوصا في السبعينات . وحسب بعض التقديرات بلغت ديون يونيقيالد ولقالد اخلية ( اى الاموال التي اقتطعتها من الشعب عن طريق التضخم النقدي ) بحدود ١٣٥ مليار ليرة . ويقدر المصرف المركزي معدل التضخم السنوى بحدود ١٨ ٪ \* \* ( حسب بعض الاقتصاديين يمكن للاقتصاد الوطني أن يتحمل آثار معدل تضخم بحدود ١١ ٪ ) وحسبالمؤسسقالمذكورة فقد زار الدخل النقدي بين ١٩٧٠ - ١٩٧٧ بنسبة ٤٠ ٪ ، فقط ٨٠ ٪ تعبر عن نمو حقيقي ، اما ال ٣٢ ٪ فهي تضخم نقدي .

١٩٨١ ستبلغ اقساط وفوائد الديون عام ١٩٧٩ اكثر من ١٨٠ مليون ليرة وعام ١٩٨١ اكثر من ٢٦٠ مليون ليرة .

\* اما البنك الذي يحمل على الارقام الرسمية من المصرف المركزي ، فيقدر معدل التضخم بين ١٩٧٠ - ١٩٧٦ ب ١٨٠ ٪

وتبين احصاءات اخرى ان الكتلة النقدية قد نمت في سنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٧ )  
بمعدلات تراوحت بين ٢٢،٥ و ٢٧،٣ ( ما عدا عام ١٩٧٤ فقد نمت  
بحدود ٤٦٪ ) \*

يسر التضخم النقدي بالدرجة الاولى المواطنين ذوي الدخل المحدود  
فتنخفض الاجور الحقيقية لهم ، من خلال ارتفاع الاسعار بمعدلات تتاوى  
مع لالتضخم ، دون ان ترتفع الاجور بنفس النسبة . لكن النتيجة لاكثر  
اهميا للتضخم هي اعادة توزيع الدخل بين المواطنين . فالفقراء يزدادون  
فقرا ، ومتوسطوا الحال تهبط معيشة الجزء الاكبر منهم ، والجزء الاصغر يناضل  
بأساليب مختلفة ، شريفة وغير شريفة ، للحفاظ على مستواه ( وان امكن  
فالمسعود الى فوق ) . لا يستفيد الا شريحة صغيرة من المجتمع على علاقة وثيقة  
بالدولة ورجالها ، قادر على الاستفادة من المعنويات التي يعانها المواطنون .  
وعلى تكديس الثروة .

فحسب تقديرات اطراف مواليد السلطة \* \* ارتفعت تكاليف الحياة  
بنسبة ٢٠ - ٣٠٪ خلال ست سنوات ( ١٩٧٢ - ١٩٧٧ ) بينما ازادت اجور  
الموظفين والعمال بنسبة اقل من ١٠٪ ( في احسن الاحوال ) بما يعنى انخفاضا  
في مستوى الحياة بمقدار الثلث . لكن الواقع هو اشد مرارة من الارقام . فهناك

---

× بين ١٩٦٣ و ١٩٧٠ و ١٩٧٧ ارتفعت الكتلة النقدية بـ ١٠٢٩ / مليون  
ليرة الى ٢٣٤١ / الى ١٠٨٩٣ / اي انها اصبحت عام ١٩٧٠ تساوى ٢٠٣ /  
ضعفا لما كانت عليه عام ١٩٦٣ ، وعام ١٩٧٧ / ٧ ، ٤ / ضعفا لما كانت عليه عام  
١٩٧٠ بينما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بين ١٩٦٣ - ١٩٧٠ بنسبة ٣٠٪

وبين ( ١٩٧١ - ١٩٧٧ ) بنسبة ٨٠٪ .

\* \* انظر تقرير اللجنة المركزية للبكد اشيين عن الوضع لاقتصادى ( دمشق

١٩٧٨ ) .

فروق كبير بين الأسعار المحددة قبل استهلاك من الدولة وبين الأسعار الفعلية .  
والدولة نفسها تعيد النظر بين فترة وأخرى في أسعار منتجاتها الصناعية ،  
او الموارد التي تستورد ها ، أو الموارد التي تشرف على توزيعها ، رافعة بجميع  
الفئات التي تقدم منتجاتها او خدمات لاعادة النظر بأسعار منتجاتها  
وخدماتها . وتكون نتائج اعادات النظر المختلفة على حساب الشفيلة ، أي  
اكثرية المواطنين من زوى الدخل المحدود .

١٤ - لم تتغير الدولة وحدها باكتساب وظائف جديدة فوحسب ، بل من المجتمع  
بنوع من التغيير التدريجي . في اساس هذا التغيير تحول الدولة الى ( رأسمالي  
أعظم ) ورب عمل للمجتمع ، في الصناعة كما في الزراعة ، في البنوك كما في التجارة  
الخارجية . الى جانب هذا العامل هناك عوامل اخرى منها دور السـ  
الرأسمالية العالمية ، التي " انفتحنا " عليها بشكل واضح منذ بدايات السبعينات ،  
في تحريض ودفع نوع معين من الأعمال المرتبطة بمعالجها ، وبالتالي في تنشيط  
وتوسيع صفوف وتقوية فئات اجتماعية تعارض هذه الأعمال . ومنها ايضا  
" الازدهار الاقتصادي " في دول النفط العربية ( السعودية ، الكويت ، الامارات ،  
وليبيا ) وأثر هذا النشاط على المجتمع سواء من خلال علاقة هذه الدول  
بالدولة او عن طريق سبل الهجرة الذاهب اليها وما يرتبط بذلك من فـ  
لتكوين ثروات صغيرة وكبيرة .

على نطاق البلاد ، صفت في الميدان الاقتصادي أشكال من العلاقات  
قبل الرأسمالية ، كقضايا العلاقات القطاعية في الزراعة ، وانعشت اشكال منها  
في الميدان الاجتماعي كالمطائفية تعبيرا عن التفكك الاجتماعي ) ، وانتشرت  
العلاقات الرأسمالية واتسع تأسيس بنا تحتها اكثر مناسبة لتطورها .  
وفي كل الاوقات والتبدلات لم تخرج البلاد في المرحلة المنصرمة عن  
دائرة عمل القوانين الرأسمالية ، وان شهدت امتداد او خفوت الصراع بين  
الكتل والفئات الرأسمالية وبين الدولة والتي وضعت يد ها على الاقتصاد .  
في الريف ادى اصلاح الزراعي من جهة ، والنمو الكبير للمكان من  
جهة ثانية ، ومحدود بقا لرفع الزراعة من جهة ثالثة ، مهمة تفصل المنتج عن وسائل  
انتاجه . لقد ازاح اصلاح عددا هاما من كبار ملاكي الاراضي وألغى نفوذ

قسم منهم ، وقلص نفوذ القسم الآخر ، ورفع من مستوى حياة شريحة مسنن  
الفلاحين ، وسمح للدولة ان تؤكد وجود هاتني الريفاقتعداديا ، ومن خلال  
المنظمات الفلاحية التي قامت بها ، الى جانب وجودها القمعي ، وسرع عطية  
التمايز الطبقي بين الفلاحين ، لكنهم يؤيد لتغيير جذري في حياة الريف ،  
ولم يطلق نهضة حقيقية في الزراعة ، ولم يحل مشكلة الارض بالنسبة للاغلبية  
المساحقة من الفلاحين المعدمين . لا يتجلى ذلك فقط في بؤس الريفا الواضح ،  
والامية السائدة ، وحالة المرأة ، والبطالة المنتشرة ( بهاتني ذلك البطالة  
المقنعة ) التي تدفع باعداد كبيرة من سكان الهجرة الى المدن والخارج  
بحثا عن العمل ولقمة الخبز ، بل ايضاني ركود الانتاج الزراعي ، وفي حمصة  
الزراعة البعلية في هذا الانتاج ، وفي نمو الحاجة للغذاء والارتفاع الهائل  
في اسعار المواد الغذائية .

✦ وقد نمت الطبقة العاملة عددا هائلا مع ازديادها باعداد هائلة مسنن  
الفلاحين المعدمين المهاجرين الى المدن ومن العمال الغنيين الذين  
تدربوا في المدارس الفنية وفي المنشآت الكهيرة ، وازداد تمركزها في عدد  
من المومسات والمعامل التي اصحتكل واحدة منها تضم الآفا من العمال  
( سد الفرات ، حقول النفط ، مصافي النفط ، معامل الخزل والنسيج  
الكبرى في دمشق وحلب وحمص وحمادة ، المرافي ، معامل الدفاع ، رحبات  
الجيش \* ، عمال المشروع الرائد وحوض مسكنة . . . ) .

ان كون اكثرية الطبقة العاملة تعمل لدى القطاع الرأسمالي الخاص ،  
لا يعني حقيقة ان الجزء الاساسي من الطبقة هو ذلك الجزء الذي يعمل  
بأجر لدى الدولة . بذلك لا تستطيع الدولة ان تتظاهر انها فوق الطبقات  
فهي تقوم مباشرة بعملية الاستغلال من خلال استئجارها لقوة عمل الطبقة  
العاملة وحمولها على فائز قيمة عملها . الى جانب انها ، من خلال قوقا القمع ،  
تجمد الاجور وتجعلها تتآكل بفعل التضخم النقدي وتحرم النضال المطليسي  
وتسيطر على النقابات ، وتلغي الحريات النقابية من خلال الغاء الحريات العامة  
للشعب .

✦ العمال في مومسات الجيش ممنوعون من التنظيم النقابي .

يؤيد التطور الى حد بعيد ، الهوة الفاصلة بين اكثرية موظفي الدولة والعمال ، وأوجد قاعدة مشتركة كجلمة من المصالح الموحدة بينهم ، وان لم يبلغ الفرق النوعي بين الموظف والعمال من جهة قولي اصحح رب العمل واحدا ، الدولة . من جهة ثانية تتكون وتتسع صفوف فئة من الفئتين تقع بين العمال والموظفين الصغار ، ومن جهة ثالثة فالطرفان بعمليات بأجر نقدي لدى الدولة ، يتأكل بفعل سياسة التضخم النقدي ، فيعاني الجميع من تدهور شروط المعيشة والعمل . الى جانب ان عدد اكثيرا من الموظفين لا يتمتع بالحق الشكلي للتنظيم النقابي .

بسبب التوسع النسبي للسوق الداخلية ، ونمو التبادل السلعي ، نمت وتوسعت فئة التجار الصغار في المدن بشكل خاص ، لكن ايضاً في الريف ، واستطاع قسم من هذه الفئة ان يجمع ثروات ، كما اتسعت وتمت فئات مختلفة من الحرفيين ، لنمو الطلب على انتاجها وخذ ماتنها في البلاد أو في الاقطار العربية الاخرى . هذه الفئات التي تتأكل مد اخليلها بفعل التضخم النقدي ، تسعى لتعويض ذلك برفع أسعار منتجاتها وخذ ماتنها ، وتتأثر كثيرا بالقدرة الشرائية لفئات الشعبية .

بحدوث تغيرات هامة في البورجوازية ، عبر التأميم اندت ، الى حد بعيد ، عملية تركز وتركز الرأسمال الخاص في الصناعة ، لكنها لم تتوقف في القطاعات الاخرى ، بل زادت في التجارة ( تجارة الجملة ) ، وفتحت ميادين جديدة أو توسعت ميادين قديمة كانت محاصرة ( السوق السوداء ) ، الاحتكار ، تجارة العقارات ، بناء المساكن ، تعهدات الدولة ، الامتياز ( . . ) ان التغيير الاساسي في النشاط البورجوازي هو الميل من النشاط الاقتصادي المرتبط بالانتاج باتجاه النشاط الاقتصادي على هامش الانتاج والنشاط الاقتصادي الطفيلي . هذا النشاط متفصل مع نشاط الدولة ولغا لاقتصاد أو مكملة . لكن ذلك لا يعني الغاء التناقض بينه وبين الدولة ، مثلما النظام البورجوازي التقليدي لا يلغي التناقضات بين فصائل البورجوازية المختلفة ، ولا يقلل من خوف الفئات البورجوازية ( الجديدة والقديمة ) من الدولة ومن كون حياة وازدهار هذه الفئات مرتبط بها وبموازنتها وقد رتها على توفير العمل

والاموال لها . وفي الوقت نفسه فان هذا النشاط الطفيلي هو ميدان الشركات الخاصة بين بورجوازية قلة والفتات البورجوازية خارج الدولة . الى جانب هذا التغير تمت حصة هذه الفتات من الدخل القومي . وان اكانت الارقام غير متوفرة عن توزيع الدخل بين فتات المواطنين ، ولا عن الاغنياء الجدد الذين استفادوا من الاليات لاقتصاصهم للقائمة ومن النظام السياسي الراهن ، فمن الواضح للعيان بروز فئة غير قليلة من الاغنياء . فهناك بضعة عشرات من اصحاب مئات الملايين ( وربما المليار ) ، وبضعة مئات من اصحاب عشرات الملايين ، وبضعة الوف من اصحاب الملايين . هذه الشروة لم تهبط على هؤلاء من السماء ولم تتجمع من خلال نمو الزراعة والصناعة ، بل بالدرجة الاولى من النشاط الطفيلي واليهاشي ، وخصوصا بالارتباط بنشاط الدولة لاقتصادى واستثمارات التنمية ، وهي ، اى الشروة ، تعبير عن اشتداد عطية التمايز الطبقي التي لم تنقطع في البلاد .

٥ - لم يستطع النهج القائم في البلاد ان يخرجها من مسيرة التدهور التي كانت هزيمة حزيران ابرز محطاتها ، بل دفعها دفعا حثيثا نحو ازمة شاملة لكل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، ازمة اخذت تطال نسيج المجتمع بالاكثرى ، وتصيب الوحدة الوطنية بالتفكك ، وتعرض استقلال البلاد ووحدة المخاطر .

الدولة لم تعد هيئة لتنظيم المجتمع ( كما كان المنظور الطبقي والتمثيل الاجتماعي للفتا الحاكمة ) ، بقدر ما أصبحت فاية ذاتها ، اى ممثلة مصالح خصوصية ، موصفاتنا العنصرية تغزمت وظهرت محدودية فعلها مقابل التضخم السرطاني للاجهزة السرية التي تتحكم بامور الدولة والشعب . الوزارة لم تعد الهيئة التنفيذية لعليا ، والمجالس التمثيلية لا تعارض التشريع والرقابة على الحكم . والقضاء فقد استقلاله . لقد ضاعت الضوابط على السلطة ، فلا حدود لتحكمها بالمواطنين وأرواحهم . الحريسات الغيت . القانون ضاعت هيئته فأول من يدوس عليه هم رجال السلطة ومن يلون بهم . المساواة بين المواطنين امام القانون لم تعد قائمة . المسجون تعج

بالمعتقلين السياسيين ، الذين لا يقدمون لمحاكمة اصولية ولا يستطيعون  
ذووهم ان يعرفوا مصيرهم وبعض الوطنيين يبرز فيها منذ بدايات العهد .  
لقد بانت الديمقراطية الشعبية على حقيقتها كالغمامة  
للمديمقراطية . فالقانون الوحيد الناظم للعلاقة بين الشعب والسلطة هو  
قانون القوة ، التي بواسطتها استبعد الشعب كلياً عن المشاركة في تقرير  
شؤونهم ومسير بلادهم .

العمل السياسي الذي ترخص به الدولة هو تجديد النظام والتطبيع  
لسياساته مهماتيد لتوتناقضت . " الجبهة القومية التقدمية " بانت على  
حقيقتها ليس كملحق بالسلطة وحسب ، بل قبل كل شيء كأداة للإلغاء العملي  
للحزب الداخلي .

الرشوة انتشرت في مؤسسات الدولة ، فلا توجد مشكلة لا يمكن حلها  
بالمال ، لقد اصبح الفساد ملجأ العهد ، والمرتكبون يكافأون على  
ارتكابهم .  
الامن اختل حبله ، والامستقرار اهتز بعنف ، والمواطن لم يعد اميناً على  
يومه وعلى غد .

الازدحام والاقتصادى تكشف عن افقار شنيع لكل ذوى الدخل المحدود  
واغتناء فاحش لفئة طفيلية تعيش على هامش الانتاج ، من خلال دورها في  
صنع القرار السياسي والاقتصادى ، وعلاقاتها بالشركات الاحتكارية الاجنبية .  
الاسعار ترتفع بجنون ، واللييرة فقدت قيمتها ، وتكاليف المعيشة لستم  
تعد نطاق الامن اولئك الذين تأتيمهم الاله وال بغير حساب . ومقابلها انتشر  
البذخ في صفوف النخبة الحاكمة والافئواء الجدد والقدماء .  
المطالقات والسمة ، خصوصاً المطالقات المقنعة في الريف واجهزة الدولة  
المدنية والعسكرية .

الترايط الاجتماعى مهدد . ومع تدهور قيم العمل الشريف المنتج  
وانتشار السرقة والرشوة والكنسب المهيمن سادت عبادت المال وعباد العقارات ،  
والاستهلاك الجنونى .  
ولا نجد السلطة علاجاً للاوضاع الا باستمرار السير على نفس المسيرة

التي ارثاى تروى هذه الاوضاع. فحل مشكلا احتلال الارض هو متابعة السير على طريق التسوية ، وان بطريق آخر مواز لطريق كمبرايد . لان طريق القوقل حقيقي يمر بالاتحاد بالشعب ، يمر بالديموقراطية . وعلاج الاستبداد يتبها لافراق فيه ، ومتابعة السير على النهج الطائفي الذي يهدر البلاز والمجتمع بالتفكك والانقسام . فالسلطة عملت على حصر مراكز القرار السياسي والاقتصادى والعسكرى في الدولة بيد افراد من الطائفة العلوية ، وعلى تكوين قطيعات عسكرية خاصة ذات طابع طائفي واضح ، ومارست نهجا طائفيا في الكليات العسكرية وفي البعثات التعليمية الداخلية والخارجية ، منطلقا من تصورها امكان الاعتماد على الطائفة العلوية كمواجهة عدم الرضا التمزيبى عند اكثريه الشعب . لكن الطائفة العلوية جزء من هذا الشعب وليست قومية اخرى ، اكثريتها من الفلاحين الفقراء الذين يعانون كباقي الشعب ، من الاستبداد والاضطهاد وعدم الاستقرار وضياح هيبة القانون واختلال الامن ، وتوحد هم مع الشعب نفس الامل والاهداف . وعلاج الركود الاقتصادى لا يكون باعادة النظر في السياسة الاقتصادية ، بل بالاستمرار على اصدار النقد بدون تغطية واستجداء المساعدات من الخارج ، والبحث عن النفط في باطن الارض . وهذا ما يفسر الاتفاقات العديدة التي تعقد ها الدولة مع شركات التنقيب الاجنبية التي تحصل على امتيازات في الوقت الذي ، حتى ول النفط المرتبطة بالغرب ، تلغى هذه الامتيازات . والتوجه الوحيد اصبحت اتفاقات حكام وتضامن أنظمة وتقوفا اقليميا . فلم تستطع البلاز ان تخطو خطسوة واحدة الى الامام على الرغم من كثرة "الوحدات" و"الاتحادات" و"المشاريع الوحدوية" التي اعلن عنها .

باختصار لقد نما الاختلال بين القوى المنتجة ولاقات الانتاج ، بين حاجا البلاز الحالية وواقعها الحالي ، بين قدراتها وضرورات تطورها . هذا الاختلال يتجلى في ضعف معدلات النمو في الزراعة والصناعة ، في تد هسور الخدمات ، في الامية التي تشمل نصف الشعب وتتولد باستمرار من خلال عجز اجهزقا لتعليم .

اجهزقا للتعليم .

فأمام الليلار لم يعد الا خياران : الخيار الاول هو استمرار الاوضاع  
الراهنة واستمرار تد هورها ، وصولا لتكريس نتائج عدوان حزيران ، السستي  
ظهرت مقدماتها في اتفاقات كمب ريفيد ، مضاعفا اليها نتائج النهج  
الاستبدادي الطائفي بما فيها احتمالات الانتقام الوطني والحرب الاهلية .  
والخيار الثاني هو خيار التغيير الجوهرى ، واقامة النظام الوطنى  
الديمقراطى . هذا الخيار هو الذى ينسجم مع مصالح الجماهير الشعبية .  
ويتيح لليلار تحرير اجزائها المغتعبة وشن طريق التقدم والوحدة .

## في سهيل نظام وطني ديمقراطي

١- يهر المجتمع السوري بمرحلة تتصف بتعدد وتداخل المهام المطلقة على عاتق الطبقة العاملة والذات الشعبية وقواها الديمقراطية، والوطنية والثورية وبالمصلحة المشتركة في تحرير الاراضي المحتلة من الغاصب الصهيوني وحماية الاستقلال الوطني وانتزاع الديمقراطية. يستخدم تحقيق هذه المهام بالقوى المعارضة المتمثلة في الامبريالية والكيان الصهيوني والرجعية العربية والسلطة الحاكمة، وهي لا تجابهه هو الا اعداء كقوى منفصلة، بل كقوى منسجمة المصالح، تشكل الامبريالية كالاتحاد امريكى رأس حربة لها. فالامبريالية ليست قوة خارجية قائمة وحدها بل هي لا تملك انظمة القمع في البلدان التابعة وحسب، بل طرف اساسي مرتبط بعلاقة عضوية مع النظم والقوى المعارضة للشيخة، يتدخل في منع التركيبة الاجتماعية والنظم السياسية واشكال الحكم وطرقه، وفي اتجاه تطوير القوى المنتجة، بما يوافق مصالحه ومصالح الطبقات والشرائح الحاكمة. ان عالمية الامبريالية لا تعنى وجودها على المستوى الخارجي فقط، بل ايضا امتزاجها بالبنى الداخلية للبلدان التابعة، وتفصلها مع هذه البنى ككون اساسي لها. وبفضل هذه العلاقة تتمكن من توجيه سياسة البلاد الداخلية والخارجية وفق مصالحها واحكام القبضة على السوق المحلية وربطها بالسوق الرأسمالية العالمية وتأمين اوسع قدر من الشهب لخيارات البلاد لصالح الاحتكارات. والنضال ضد الامبريالية لا بد ان يمر عبر النضال ضد النظم التي وجودها يسهل المصالح الامبريالية، وضد القوى الاجتماعية التي تلعب الاحتكارات دورا في تكوينها وترابط مصالحها معها. من هنا يبرز لدى قوى التغيير الديمقراطي تدخل المهام الديمقراطية بالمهام الاجتماعية وكون النضال ضد الامبريالية نضالا وطنيا وقوميا وطبقيا في وقت واحد.

٢- تتميز الاوضاع السورية باشتداد وتعمق الازمة العامة ونواحيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كنتيجة منطوقية للنهج الذي فرضه النظام

على البلاد ، وكذا ليل على الفشل في تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي وتحرير الاراضي المحتلة والسير على طريق الوحدة العربية . بل لقد اصبحنا لسلطة عاجزة عن تحقيق الحد الأدنى من الاملاحات . فجهود الطبقة الحاكمة لحل ازمة النظام لم تعد مجدية ، لانها لا تعالج الازمة العامة كأساس لازمة الحكم التي تراها ازمة قائمة بذاتها ، بعيدا عن الجماهير المنتهية المشاركة في حلها ، ومحاولة أن تدبر امرها باجراءات ( من هذا النمط او ذاك ) لا تذهب بعيدا لمعالجة جذور الازمة الأمر الذي يعني عكس هذا الاجراءات طالما معاديا للجماهير ويحولها الى جزء من ازمة النظام ، فتحمل معالم الداء . حين تظن الفئة الحاكمة ان فيها الدواء .

٣- تنوء الجماهير الشعبية بثقل الازمة وتفتش عن حلول لها . والى جانب نضالاتها المتنوعة ، لتحسين اوضاعها في ظل هذه السلطة ، تتطلع الى حيل جذري ، من شأنه أن يحقق تغييرا جوهريا في حياة البلاد ، وحل يتحدد باقامة نظام وطني ديموقراطي يتيح تحقيق طموح الشغيلة وكل الفئات المرتبطة ، بالانتاج الصناعي والزراعي الى اصلاح اوضاع البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وبالتالي استكمال مهام الثورة الوطنية الديموقراطية ، بطريقة تقتضي الى استمرار التطور وانجاز هذه الثورة على النطاق القومي .

لقد اصبح التغيير الجوهري للاوضاع القائمة ضرورة ملحة لا يمكن ان ينهض به الا تحالف شعبي . واسمعه يتهدى للاوضاع المتدهورة ، ويقطع الطريق على العدو الامبريالي والصهيوني الذي يستغل الظروف القائمة لصالحه ، ويستعد بنفس الوقت لتبديلها عندما تستنفذ افراضها .

٤- يشهد تاريخ سورية الحديث على غياب الديموقراطية او انتهاكها كمناسبات المتكرر ، خصوصا من النظم التي اقامتها الانقلابات العسكرية . وفي بعض فترات النهوض الشعبي ، استطاعت الجماهير ان تمارس جزءا من الحريات الديمقراطية . لكن هذه الممارسة ظلت محدودة ولم تستمر لفترة طويلة . لقد اسهم غياب الديموقراطية في غياب دور الجماهير الشعبية وقبيلهم

مؤسسات مشوهة . والاحزاب الوطنية ، ومنها الحزب الشيوعي السوري ، لم تتمسك دوماً بالديموقراطية ولم تدافع عنها دافعاً مبدئياً وحازماً ، ولم تستطع توليها الأهمية التي تستحقها في النضال السياسي والاجتماعي ، وبقيت قاصرة حتى عن اقامة علاقات ديموقراطية داخل تنظيماتها . وتبين التجربة أن مطالبة بعض القوى السياسية بالديموقراطية هونة بوجودها في المعارضة ، وعند ما تصل إلى الحكم تنتكر لما كانت تطالب به .

ان مطلب الديمقراطية بشكل قاسم مشترك بين الطبقة العاملة وأغلب فئات المجتمع . لكن ذلك لا ينفي الخلاف حول مضمون هذا المطلب ، الذي ديموقراطية وحول القضايا الأخرى التي تفرزها هذا المسألة . فالطبقة العاملة والجماهير الشعبية بحاجة للديموقراطية كما سلك المجتمع وعدم تفتته إلى طوائف وعشائر أو تحوله إلى قطيع ، وبحاجة إلى نظام يسود فيه القانون ويتساوى المواطنون امامه ، وتسود فيه العدالة الضرورية لوجود المجتمع . وهي بحاجة للديموقراطية لأنها بحاجة للحريات العامة والمحافظة الحرة والنقابات المستقلة والرأي المستقل . انها بحاجة إلى مناخ ديموقراطي يؤمن ظروفاً ملائمة للنضال من أجل تحقيق مطالبها الآتية ، وبرنامجها السياسي والاجتماعي ، وإيقاظ ودفع دوائر واسعة من الجماهير إلى النضال من أجل مصالحها . وتدرك الطبقة العاملة أهمية دورها في عملية التغيير . من هنا تنسب كلمات لينين أهميتها القصوى " الديمقراطية هي أقصر طريق نحو الاشتراكية " ، الذي يشدد في مقام آخر على الفكرة ذاتها : " كل من يريد الذهاب نحو الاشتراكية بطريق آخر غير طريق الديمقراطية السياسية يجد نفسه منتهياً إلى نتائج اعتباطية ورجعية سواء في الاتجاه الاقتصادي والسياسي ( خطأ الاشتراكية الديمقراطية ) . ان نقطة الانطلاق لارساء امر صحيح في الحياة السياسية هي الاقرار بحق الطبقات والفئات الاجتماعية في التعبير عن نفسها باستقلال تام وخاصة في بناء منظماتها المتنوعة السياسية والنقابية والاجتماعية الملائمة لها . ان اقرار مثل هذا المنطلق يفترض محاربة العقليات التخريبية وكل اشكال الوصاية على الجماهير واساليب المفارقة التي تنكر قدر الجماهير على الاسهام في تحرير نفسها ، وتدعي القدرة على اختصار طريق التطور .

٥- يسود في سورية أسلوب الانتاج الرأسمالي. الأمر الذي لا ينفسي حداثة التكوين الرأسمالي من جهة، وتشوّهه وتخلّفه من جهة أخرى، كما لا ينفى انه ظهرت لفترة قصيرة احتمالات لقطع التطور الرأسمالي في البلاد، حين تحققت جملة واسعة من التدابير الوطنية والاقتصادية والاجتماعية. لكن الديمقراطية ظلت غائبة، والجماهير مستبعدة من ساحق الفعل السياسي، الى جانب أن الشرائح العليا من البورجوازية الصغيرة والوسطى لم تلبث ان وضعت يدها على قسم كبير من فائض القيمة الاجتماعي واستغلت قطاع الدوقراطية على اقلها، فتحوّلت اقسام من هذه الشرائح الى بورجوازية بيروقراطية تحالفت مع البورجوازية العقارية والتجارية والزراعية وسواها من الشرائح البورجوازية التي جذرت معها ونشاطها داخل اطار الوضغ الجديد.

تتجلى الرأسمالية لأن يكون كل زوايا البلاد وكل الناس قد دخلت في علاقات منتظمة مع السوق. لكنها رأسمالية بعيد جدا عن نموذجها الخالص المرتبط بنمو الصناعة والزراعة، فالجانب نشاط الدولة الاقتصادية حيث تحصل بواسطة على جزء كبير من فائض النتوج الاجتماعي، تتوجه بشكل متزايد فئات بورجوازية عديدة نحو النشاط الطفيلي، اى السمسة، والتهريب، والعلاقات غير النظيف مع الخارج، والمضاربة بالعقارات والابنسية، والتعهدات التي تستمر عمليات سرقة واسعة لكافة والمجتمع، والاحتكار والسوق السوداء والرشوة والتهيب. وبالاضافة لذلك تمارس الدولة سياسة التضخم النقدي بدون شفقة اورحة تحت اسم التنمية والذراع، بينما هي في الحقيقة، اعادة توزيع للدخول، تؤدي الى افقار شنيع لا يتوقف عند حد، للعممال والموظفين والفلاحين وكل ذوى الدخل المحدود، وتؤدي بنفس الوقت الى اثراء اصحاب النشاط الطفيلي وشركائهم من المسولين، اى الى تكوين طبقة بورجوازية جديدة. رأسمالية من هذا النوع تسقط مبدأ الكد والشغل وتنميسة الانتاج، اى تسقط العلم والتنظيم والقانون والاخلاق وتنتشر محلها عبادة العقارات وعبادة العملة، تقود الى تدوير الصناعة والزراعة وسقوط الدولة نفسها وانحدار المجتمع وتفككه. وهي ان تدفع بالبلاد نحو الازمة، لا تجد

حلا لها الا بتشد يد النهب في الداخل والتسول واستجد المعونات من الخارج وتهريب الاموال المنهوبة من الشعب للخارج ورهن اقتصاد البلاد لدافعي القروض والمساعدات وبالتالي الخضوع لهم .

هذا الواقع ، لا بد من اعتباره من القوى الوطنية والديموقراطية الثورية عند صياغة برنامج التغيير ، خاصة وان بعضها يتصور حرق المراحل ، والقفز فوق المرحلة الوطنية الديموقراطية . ولا بد من الاقرار بكون الرأسمالية واقم موضوعي في بلادنا في الوقت الحاضر . وتدلل تجربة سوريا لاخيرة على خطأ التصور وخطر الاوهام التي بنيت حول امكانية تخطي الرأسمالية بقياد القوم الجواز الصغيرة وتؤكد على اهمية النضال الفكري والسياسي الدؤوب ضد قصور وعسني الطليعة السياسية ، وضد قصر النفس البورجوازي الصغيرة ، ولايجاز الترابط الصحيح بين المضمون السياسي والاجتماعي للثورة الوطنية الديموقراطية فمن اجل انتصار الاشتراكية ، يناضل الاشتراكيون الحقيقيون لانجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية .

٦- يرتبط انجاز مهام الثورة الوطنية في القطر ارتباطا عضويا بالافساح العربية . ونجاحات الحركة الوطنية السورية واخفاقاتها - كما تدل التجربة التاريخية بالمعاصرة - مرتبنة بمدى تقدم او تقهقر حركة الثورة العربية . واذ كانت المسألة القومية العربية في اساسها مسألة الانفكاك من التبعية للامبريالية ، حيث تتماثل في ذلك مع العديد من بلدان العالم الثالث فانها تحمل مبهتين متميزتين عن سواها على الاغلب ، الاولى هي توحيد الاقطار العربية التي جزأتها الامبريالية ، والثانية ازالة كيان اسرائيل الغريب الذي غرزته الامبريالية في جسم الوطن العربي . ولذا فالمسألة الفلسطينية محورها من محاور النضال القومي العربي .

ان الجماهير الشعبية في سوريا وتواها الوطنية والديموقراطية التي تناهض من اجل التغيير في البلاد ، تضع في حساباتها داخل المهام القطرية المهام القومية . وهي لا بد ان تطرح في برامجها مهام التحرير على المستوى القومي والوحد العربية والتصدي للعدو الامبريالي والصهيوني والرجعية العربية

كأعداء مهاشرين لا يبد من مواجعتهم داخل القطر السوري وخارجه على المستوى العربي العام .

وهي تنطلق من كون الجماهير الشعبية العربية وقواها الديموقراطية تشكل سندا وحليفاتها وترى ان نضالها من اجل الوحدة لا بد ان ينصب من اجل وحدتها النضال العربي ووحدة القوى الوطنية العربية ، بدلا من اقامة التحالفات الشعبية العربية المشتركة التي اقامها لوحيد فالمتينة فيما بينها سواء جاءت على شكل جبهة عربية موحدة او على شكل احزاب قومية .

ان مصالح الجماهير العربية تتطلب من الاحزاب والقوى الوطنية والعربية الالتقاء في جبهة قومية ديموقراطية ، تعمل على ايقاف التدهور الحالي ومجاهدة التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي واحباط اهدافه ، والتعدى للتسوية مع الامبريالية والملح مع العدو الصهيوني ، ووضع جميع الطاقات نسي خدمة هذه المصالح ، والعمل لتحقيق اهداف الامة العربية في التحرير والديموقراطية والاشتراكية والوحدة العربية .

٧- ان تجربة القطر العربي السوري والاقطار العربية الاخرى تؤكد على ضرورة التحالف مع دول المنظومة الاشتراكية ، والدول المعادية للامبريالية ، والحركات العمالية والديموقراطية وحركات التحرر الوطني ، هذا التحالف الذي يشمل ، بالاضافة الى تبادل المنافع ، التحالف السياسي ضد العدو والمشارك ومن اجل تحقيق الاهداف المشتركة .

واذا كان هناك فوارق او اختلافات في التصورات حول هذه المسئلة اوتلك ، فذلك لا ينبغي ضرورة اقامة العلاقات المبدئية المستندة الى استقلال الحركات وحريتها في صنع قرارها . وهذا بالضرورة يقتضي التفتيش عن افضل الصيغ لاستمرار التحالف وتقويته وتوجيهه في خدمة العملية الثورية العالمية الموجهة لتوطيد مواقع القوى الثورية ووالد ديموقراطية ويتطلب التركيز على المسائل الاساسية المشتركة ضد العدو والمشارك .

ان وحدة القوى المعادية للامبريالية والعمل المشترك على المستوى الوطني والقومي والعالمي هو الشرط الضروري لتحقيق الانتصارات داخلها وخارجها .

٨- لا يمكن ان يتحقق التغيير الجوهرى في الاوضاع السورية قبل ان ينشأ  
الحركة الشعبية المستندة الى وعي متقدم ، ولقاء القوى الوطنية والديموقراطية ،  
والتقدمية في جبهة ديموقراطية عريضة ، تنهض بمسؤولياتها تجاه الشعب  
والوطن ، وتضع على رأس مهماتها محالفاة وتقاييف التدهور القائم واحباط  
الترتيب الامبريالى للوطن العربى ، والتسوية والملح مع العدو الصهيونى .  
يتطلب التغيير نضالا جديا ، وتعاونامخلصا من القوى الوطنية . فمن  
المستحيل انجاز المهام الوطنية والقومية دون هذا التعاون . لقد بينت  
تجارب الماضى النتائج الوخيمة التى ترتبث على صراع هذه القوى بالنسبة  
للفضيق الوطنية ولمصالح الجماهير وهذه القوى نفسها . ان الجبهة  
الديموقراطية للقوى الوطنية والديموقراطية والثورية هى الشكل الاكثر ملائمة  
لتجميع القوى واطلاق قدراتها ، واعاد تقوية القوا لذاتية للشعب . ولقضاء  
القوى وتحالفها لىكون نتاج لقاء قياد انصوياعة اتفاقات ، على اهميتها  
يقدر ما هو نتاج تحرك شعبي ونضال مشترك وتقييم متقارب للاوضاع وروءيىة  
متقاربة للمستقبل ومناهج وسياسات قريبة من بعضها .

٩- المهام الواجب انجازها ، لىكى تستعيد البلاد عافيتها هى :  
أ- اقامة نظام ديموقراطى يخضع لمراقبة الجماهير ولقراراتها واختيارها .  
ب- دستور ديموقراطى يكون اساسا للنظام الديموقراطى تقوى هيئات  
شعبية منتخبة بحرية ، يكفل استقلال السلطات بعضها عن البعض الاخر  
وخضوع السلطة التنفيذية لسلطة تشريعية يتم انتخابها بشكل دورى ، ويضمن  
استقلال القضاء ويوفر شروط هذا الاستقلال ، دستور علمانى يكفل المساواة بين  
المواطنين ولا يميز بينهم بسبب العرق والدين او الطائفة او الانتماء  
السياسى .

ج- انتخابات حرة مباشرة وسرية كوسيلة للشعب لاختيار ممثلين  
للسلطة التشريعية .

د- الغاء الحكم العربى ، الذى كان بالاصل حالفا ستثنائية ، وتحسول  
على يد الحكم الدكتاتورى الى حالفا دائمة ، وادارة نظة للاعتداء على الحريات  
العامية .

هـ - ابعاد الجيش عن العمل السياسي اليومي ، وقطع مسلسل الانقلابات العسكرية التي حولت الجيش الى اداة بيد الدكتاتورية والمغامرين واساءت التي دوره في الدفاع عن استقلال البلاد وحمايتها من البعد وان كان الجيش هو مؤسسه وطنية ليست حكرا لحزب من الاحزاب ، عليه ان يكون من القوى الاساسية المدافعة عن النظام الديموقراطي وعن حريات المواطنين ، وعن الاختيار السياسي الحر للشعب . ان الترجمة العملية لمبدأ الجيش المعائدي هي ارباب الجيش واخضاعه لاجهزة الامن والمخابرات .

و- ضمان الحريات العامة فيها حرية المعتقد والرأي والتعبير وحرية الحركة للمواطنين وحرية للتظاهر والاضراب عن العمل وحرية للتجمع ، وحرية تأسيس المنظمات السياسية والنقابية وحرية الاحزاب في النشاط العلني وحرية اصدار الصحف والنشر .

ز- اطلاق الحريات للحركة النقابية وضمان استقلالها عن السلطة .  
ح - اقامة حكم محلي حقيقي على اساس الديموقراطية واللامركزية وانساح المجال امام المشاركة الشعبية . ومنع لاضطهاد القومي للاقلية وتوسيعها حقوقها .

ط - تشجيع الانتاج الصناعي والزراعي ومخاربة النشاط الطفيلي .  
ي - اعادة بناء قطاع الدولة قتي الاقتصاد وجعله تحت المراقبة المباشرة للامة العاملة في مواقع الانتاج ، والجمهورية الشعبية يتوجه عام ، وتحولت على طريق الاستقلال عن الامبريالية وليخده التوحيد القومي .  
ك- رفع مستوى الريف وتطوير الانتاج الزراعي وتشجيع التعاون الاختباري والحر في الزراعة .

ل - تطوير التعليم ورفع مستواه وربطه بحاجات التنمية والانتاج .  
م - الغاء التمييز في القانون وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل ،  
بوضمان الأجر المتساوي للعمل المتساوي ورعاية الامومة والطفولة .  
ن - تأمين العمل ، والضمان الاجتماعي والصحي ، والتوجه لحل ازمة السكن .

١- ان التغيير الجوهرى في البلاد لن يجد طريقا معبدا . وهو يتطلب ، بالدرجة الاولى ، رؤية احتمالات التطور استنادا الى التجربة التاريخية لحركة الشعب السورية والى موازين القوى الداخلية والمحيط والى الوضع الدولى ، كما يتطلب رؤية تضارب وتوافق المصالح بين الفئات الاجتماعية ووجهة تطور ونفوس القوى السياسية الممثلة لهذه الفئات .

ومهما كان الأمر ان التحالف بين الكادحين ، بين العمال والفلاحين وجمهور الموظفين ، يشكل حرجا زاويا قتي دافع التطور خطوات كبيرة على طريق التحويل الديموقراطى .

على الطبقة العاملة وجزءها ان يكسبها ويحيثها الفلاحين الفقراء والمتوسطين والفئات البورجوازية الصغيرة فى المدينة التى تدور شروط حياتها فى السنوات الاخيرة نتيجة للتطور التى شهدتها مجتمعنا .

ان تجربة بلدنا مع القيادة البورجوازية الصغيرة للشورى الوطنية والديموقراطية دلت على انها سرعان ما تتردد عن برنامج هذه الثورة وما رست عليها ، لتسقط فى تجربة تطور رأسمالى يجهز على طابعها الديموقراطى ويبرز طابعها البورجوازى الاستبدادى .

وسواء امسكت بالوضع طبقية بورجوازية تتطلع نحو تطور اوروى باتجاه رأسمالى ، ام انتقلت ، قائله الامور الى ايدى شرائح مختلفه من البورجوازية الصغيرة والفئات الوسيطة ، فان تحالف الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمتوسطين والجماهير البورجوازية الصغيرة فى المدينة ، سيلعب دورا هاما فى تقرير مصير ومستقبل العميلة الشورى اجمالا .

ان بلادنا ستبقى تنوء تحت ثقل نظام بورجوازية قلدولة ، او يقوم فيها بحكم ذو قيادة بورجوازية صغيرة ، كما حدث ، بعد انقلاب الثامن من اذار ، ينتهى الى نظام شبيه بالنظام الحالى ، او يعود اليها نظام رأسمالى من نمط تقليدى تابع ومتأخر ، ما لم تسحب الطبقة العاملة بساط الجماهير البورجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة بوصفها جماهير شعبيه قبالد رجفالاولى من تحت اقدام النظام وما لم ترفع لواء الديموقراطية بوصفها اشد الطبقات الاجتماعية فدافا عنها وتمسكها بها . ان تنظيم الطبقة العاملة وتحويل حزبها الى اداة طليعية لنفصال الطبقي

والشعبي والوطني ، وحل يعضلة لتحالف مع الفلاحين وجماعهيرا لهورجوازية الصغيرة هي الشروط الرئيسية لاحداث تبدل جدى في علاقات القسوة داخل المجتمع ، بما يخدم تطوره الوطني والقومي الديموقراطي ، وانفتاح دربه على الاشتراكية والوحد القومية .

١١- يرى الحزب الشيوعي السوري ان طرحه الاستراتيجي والتكتيكي في هذه الموضوعات انما يعبر عن المصالح الاساسية للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وسائر الشغيلة ، عن المصالح الوطنية والقومية للشعب العربي في سورية . وهو يعتقد ان المرحلة الصعبة التي تجتازها البلاد ، تتطلب النضال المتواصل لتعمئة تلك القوى لتحقيق مطالبها الاتية والمقبلة ، والتفتيش عن مختلف الوسائل والامكانيات لحشد جميع القوى التي لها مصلحة في التغيير الجوهري . ان البرنامج المطروح يلتقي مع تطلعات تلك القوى ويمكن ان يعمل اساسا مشتركا للاستناد اليه في المرحلة الحالية والمقبلة .